د. إبراهيم البدوي لـ«صوت الأمة»: خسائر الحرب بلغت ٥٠ مليار دولار

اجتماع مرتقب بين تحالف «صمود» والكتلة الديمقراطية بالقاهرة

رئيس مجلس الإدارة
الواثــق البريــر

رئيس التحرير
طاهر المعتصم

صوت الأمة
نُكمــل المشهــد

تصدر عن شركة الشكابة للطباعة والنشر المحدودة

العدد (1632)

الاربعاء 13 مايو 2026م - 26 شوال 1447هـ

طاهر المعتصم
والي الخرطوم والقرارات الصنجاء
10 الأخيرة

أشرف عبد العزيز
تدوير الفساد لتمويل المحرقة!!
10 الأخيرة

حرب لا تنتهي ومرض لا يرحم

مأساة أطفال دارفور
3 تقارير

الجبايات في السودان
حين تتحوَّل الإيرادات إلى أزمة
4 اقتصاد

نجوم السودان يشاركون محمد رمضان بطولة فيلم «أسد»
8 منوعات

د. إبراهيم البدوي لـ«صوت الأمة»: خسائر الحرب بلغت ٥٠ مليار دولار

صوت الأمة - فريق تحرير

كشف الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق الدكتور إبراهيم البدوي، في حوار مع صحيفة «صوت الأمة» يُنشر بالداخل، عن أرقام صادمة تعكس حجم الدمار الذي لحق بالاقتصاد السوداني جراء الحرب المستمرة، حيث قدّر إجمالي الخسائر بنحو 50 مليار دولار، منها 25 مليار دولار تمثل ناتجًا محليًا مفقودًا، مؤكدًا أن السودان يحتاج إلى سبع سنوات من النمو المتواصل للعودة إلى مؤشرات ما قبل الصراع.

وأوضح البدوي أن الحرب الحالية استثنائية لاندلاعها في مركز القرار الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى تدمير سلاسل الإمداد وتضرر 900 منشأة صناعية، بنسبة دمار بلغت 40% للقطاع الصناعي و35% للقطاع الزراعي، فضلًا عن فقدان 5 ملايين وظيفة وارتفاع معدلات الفقر إلى 68%، ليدخل 8 ملايين شخص إضافي دائرة العوز.

وحذر البدوي بشدة مما وصفه بـ«المجاعة الصامتة» وتأثيراتها البيولوجية على نمو عقول الأطفال وتكوينهم الجسدي، معتبرًا إياها خطرًا يفوق دمار البنية التحتية، لأنه يغتال رأس المال البشري ويخلق فقرًا عابرًا للأجيال.

وفيما يخص وضع الجنيه السوداني والسياسة النقدية، أكد البدوي عدم صحة ادعاءات المسؤولين بالاستقرار النقدي، مشيرًا إلى أن الدولة تعيش على تمويل العجز في ظل انهيار التحصيل الضريبي بنسبة 40% ووصول سعر الصرف إلى مستويات قياسية. كما وصف «اقتصاد الحرب» بأنه تحول إلى صفقة مليشاوية تُدار عبر تهريب الذهب، كاشفًا عن

فقدان 55 طنًا من الذهب بقيمة 6 مليارات دولار من السجلات الرسمية خلال عام 2025، تذهب لتمويل المجهود الحربي بدلًا عن التنمية.

تفاصيل أوفى ص (5-6)

حركات حقوقية وجاليات سودانية ترفض زيارته إلى بريطانيا

لقاءات مرتقبة لكامل إدريس في لندن و(صمود) تقلل من تأثير الزيارة

لندن/ كمبالا - صوت الأمة

علمت (صوت الأمة) أن رئيس وزراء حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، كامل إدريس، سيعقد لقاءات في بريطانيا خلال الأيام المقبلة، تشمل حضور فعالية داخل البرلمان البريطاني يوم الخميس المقبل، إلى جانب لقاءات يُرجح أن تضم مسؤولين معنيين بملف السودان في الخارجية البريطانية.

وقال نائب رئيس الهيئة المركزية لحزب الأمة القومي في بريطانيا وإيرلندا، ورئيس تحالف القوى المدنية الديمقراطية (صمود) في بريطانيا، د. الصديق الضو إبراهيم، في تصريح لـ(صوت الأمة)، إن اللقاءات المرتقبة ستكون على مستويات غير وزارية، وقد تتم مع ممثلين عن «ديسك السودان» في الخارجية البريطانية، إلى جانب لقاء ممثلين مرتبطين بالمجلس الاستشاري لحزبي المحافظين والعمال.

وأشار إلى أن أجندة اللقاءات المرتقبة مع المسؤولين البريطانيين ستتركز على القضايا التي تتبناها الحكومة البريطانية تجاه السودان، وفي مقدمتها وقف الحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم التحول المدني الديمقراطي والتوصل إلى سلام شامل ودائم.

وأوضح الضو أن زيارة كامل إدريس جرى ترتيبها بمساعدة رابطة الطلاب السودانيين في أكسفورد عبر (Oxford Union Society)، وهي جمعية ثقافية مستقلة لا تتبع لجامعة أكسفورد أو للحكومة البريطانية.

واعتبر أن الزيارة «لن يكون لها تأثير كبير على مستوى

الحكومة البريطانية أو الأوساط الأكاديمية والسياسية»، مؤكدًا أن بريطانيا لا تزال متمسكة بمواقفها المتعلقة بوقف الحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، ودعم الانتقال المدني الديمقراطي في السودان.

وأضاف أن جاليات سودانية ومنظمات حقوقية في بريطانيا أرسلت خطابات إلى البرلمان البريطاني، ومجلس اللوردات، ونائب وزير الخارجية، ووزيرة التعاون الدولي، ومسؤولي ملف السودان في الخارجية البريطانية، رفضًا لما وصفه بـ«التعامل مع حكومة الأمر الواقع في بورتسودان».

كما أشار إلى معلومات متداولة عن فتح بلاغ لدى شرطة العاصمة البريطانية (الميتروبوليتان) مرتبط باتهامات تتعلق بدعم استمرار الحرب والانتهاكات المرتبطة بها.

وأكد أن الجاليات والمنظمات الحقوقية السودانية قررت عدم تنظيم احتجاجات أو أنشطة مضادة خلال الزيارة، حتى لا تستفيد الجهات الداعية لاستمرار الحرب من أي صدى إعلامي، متوقعًا أن "تمر الزيارة دون أثر سياسي أو إعلامي كبير داخل بريطانيا".

من جانبها، أفادت وكالة الأنباء السودانية (سونا) بوصول رئيس الوزراء كامل إدريس، الثلاثاء، إلى العاصمة البريطانية لندن، وكان في استقباله بمطار هيثرو الدولي طاقم سفارة السودان لدى المملكة المتحدة، برئاسة رئيس البعثة السفير أبو بكر الصديق، دون أي حضور رسمي من الحكومة البريطانية في استقبال إدريس، ودون أن تذكر أي لقاء له مع مسؤول في الحكومة البريطانية.

أزمة مياه وكهرباء حادة تضرب مناطق واسعة في الخرطوم

الخرطوم - صوت الأمة

شهدت مناطق واسعة من العاصمة السودانية الخرطوم ترديًا كبيرًا في الخدمات الأساسية، إثر انقطاع متواصل للتيار الكهربائي والإمداد المائي.

وفي تصريح لـ«صوت الأمة»، قال أحد المواطنين (فضل حجب اسمه) أن استمرار قطوعات الكهرباء لساعات طويلة أدى بشكل مباشر إلى توقف آبار المياه عن العمل، مما تسبب في جفاف الخطوط الناقلة وتفاقم معاناة السكان في الحصول على مياه الشرب.

كلمة العدد

منذ صدور العدد السابق من صحيفتكم «صوت الأمة»، انهالت علينا رسائل التهاني والتبريكات والاتصالات التي أحاطتنا بقدرٍ كبير من التقدير والثقة، وكان لتهنئة البيت الكبير للجماعة الصحفية، (نقابة الصحفيين السودانيين)، الحائزة على جائزة اليونسكو لحرية الصحافة للعام 2026، بالغ الأثر في نفوسنا، إلى جانب رسائل عدد من المؤسسات الإعلامية، وفي مقدمتها مجلة (أفق جديد)، وكثير من الزميلات والزملاء وقادة الرأي في مهنة المتاعب.

كما تلقينا إتصالات كريمة من قادة القوى المدنية والمجتمعية، في مقدمتهم رئيس وزراء ديسمبر د. عبد الله حمدوك، والمهندس عمر الدقير، والشيخ الدكتور عبد المحمود أبو، والناظر الصادق بابو نمر، وعدد من قيادات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ورجال القانون. وكان لرسائل القراء والمتابعين من مختلف أنحاء السودان وقعٌ خاصٌ وعميقٌ في وجدان أسرة التحرير.

ولم تقتصر تلك الرسائل على الداخل السوداني، بل امتدت إلى دول العالم، ولعل من أكثرها دلالة رسالة مندوب مكتبة الكونغرس، التي أشار فيها إلى وجود أرشيف كامل للأعداد السابقة من الصحيفة، بما يحمله ذلك من معنى يتجاوز التوثيق إلى الإقرار بأن «صوت الأمة» كانت وما تزال جزءًا من ذاكرة الصحافة السودانية ومسيرتها الطويلة.

إن هذا التقدير الكبير، على قدر ما منحنا شعورًا بالامتنان، فقد وضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة، ورفع سقف التوقعات تجاه ما ينبغي أن تضطلع به الصحيفة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ بلادنا؛ مرحلة تتطلب صحافة مهنية مستقلة، تكشف الحقائق، وتواجه التضليل، وتتصدى لخطاب الكراهية، وتضيء المناطق المعتمة، وتنحاز إلى وحدة السودان وسلامه، وإلى استعادة المسار المدني وبناء دولة العدالة والتنمية والازدهار.

إننا نعاهدكم ونعاهد أنفسنا أن نظل أوفياء لقيم المهنة وأخلاقياتها، وأن يكون الاجتهاد والرصانة والدقة والانحياز للحقيقة نهجنا الدائم، وأن نستمع بعين مفتوحة لكل الملاحظات والآراء، أملًا في أن نواصل الطريق الذي عبّده الآباء المؤسسون للصحافة السودانية، وأن نكون جديرين بهذا الإرث الكبير، وبثقة قرائنا في كل مكان.

اجتماع مرتقب بين تحالف «صمود» والكتلة الديمقراطية بالقاهرة

خاص - صوت الأمة

كشف مصدر مطلع عن ترتيبات لعقد اجتماع هو الأول من نوعه بين تحالف القوى الثورية «صمود» وقوى الحرية والتغيير «الكتلة الديمقراطية» بالعاصمة المصرية القاهرة خلال عطلة عيد الأضحى المبارك، ويأتي هذا اللقاء لينهي قطيعة سياسية حادة استمرت بين الطرفين منذ إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر، حيث من المتوقع أن يركز الاجتماع على بحث سبل إنهاء الحرب ومعالجة الأوضاع الراهنة بالبلاد، مستندًا إلى التقارب الأخير الذي جرى في مؤتمر برلين وتوقيع الطرفين على نداء مشترك لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

تحذير من تراجع التمويل

أزمة السودان تدفع آلاف النساء إلى مخيمات تشاد

ترجمة - نادرة المهدي

في مخيم إيريديمي للاجئين في تشاد، تجمعت نساء داخل مساحة آمنة يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، حيث عبّرن عن تجاربهن اليومية المرتبطة بالنزوح، من مشقة جمع الحطب والخوف من التعرض للعنف خارج المخيم، إلى محاولات إعادة بناء حياتهن بعد الفرار من الحرب في السودان.

وجاء ذلك خلال زيارة وفد من صندوق الأمم المتحدة للسكان بقيادة أندرو سابرتون، مساعد الأمين العام ونائب المدير التنفيذي، إلى مخيم إيريديمي، أحد ثمانية مخيمات في المنطقة.

وبحسب السلطات المحلية، يستضيف المخيم عشرات الآلاف من اللاجئين، وتشكل النساء والأطفال أكثر من 75% من السكان، مع استمرار تدفق الفارين من السودان عبر الحدود منذ اندلاع النزاع عام 2023.

وقال سابرتون إن كرم حكومة وشعب تشاد في استقبال هذا العدد الكبير من اللاجئين يمثل مثالًا إنسانيًا مهمًا، لكنه شدد في الوقت نفسه على أن الضغط على الخدمات الصحية وأنظمة الحماية والمجتمعات المحلية أصبح كبيرًا للغاية.

وتوفر المساحات الآمنة داخل المخيم، بدعم من UNFPA وبالشراكة مع مفوضية اللاجئين ومنظمات محلية، خدمات للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى أنشطة توعوية وبرامج دعم نفسي وبناء مهارات، إلى جانب توزيع "حقائب الكرامة" التي تحتوي على مستلزمات أساسية للنساء الحوامل.

وفي المركز الصحي بالمخيم، تعمل القابلات تحت ضغط متزايد، مع تسجيل نحو 300 ولادة شهريًا، تتم غالبها في ظل نقص في المعدات والموارد الأساسية. ومع تزايد أعداد اللاجئين، تتعرض خدمات الصحة الإنجابية لضغوط كبيرة، ما يؤثر على جودة الرعاية المقدمة للأمهات.

وأشار التقرير إلى أن السودان كان يعاني أصلًا من معدلات مرتفعة لوفيات الأمهات قبل اندلاع الحرب، فيما أكد سابرتون أن كل ولادة آمنة تعكس التزامًا كبيرًا من الكوادر الصحية العاملة في ظروف بالغة الصعوبة.

وحذر صندوق الأمم المتحدة للسكان من أن استمرار نقص التمويل يهدد استمرارية الخدمات الأساسية، حيث لم يتم توفير سوى جزء محدود من الاحتياجات، ما يزيد من المخاطر على النساء والفتيات مع استمرار تدفق اللاجئين من السودان.

أطباء بلا حدود: تصاعد مقلق لهجمات الطائرات المسيّرة في السودان

متابعات ـ صوت الأمة

حذرت منظمة أطباء بلا حدود، الثلاثاء، من تصاعد مقلق في هجمات الطائرات بدون طيار في جميع أنحاء السودان خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وقالت، في بيان، إن ما يقرب من 350 هجومًا بطائرة مسيّرة نفذتها الأطراف المتحاربة منذ بداية العام الحالي، أثرت على مناطق عدة في كردفان ودارفور.

وأوضحت أنه من بين هذه الهجمات تم استهداف 31 طريقًا و28 مرفقًا تجاريًا عامًا، و11 مرفقًا صحيًا، و5 مواقع نزوح، و4 مرافق تعليمية.

وذكرت أن فرقها تعمل في المناطق المتضررة من هذه الهجمات ومناطق قريبة منها، قبل أن تعلن تقديمها مساعدات منقذة للحياة للسكان العالقين في نزاع مدمر.

وأشارت المنظمة الدولية إلى أن الهجمات الجوية تستهدف بشكل متزايد مناطق يتجمع ويتنقل فيها المدنيون، بما فيها الأسواق والمستشفيات ومصادر المياه والطرق المزدحمة والأماكن العامة.

وأضافت: "هذه الهجمات التي تحدث بشكل متزايد في منتصف النهار، بعيدًا عن أعين الخطوط الأمامية، وفي الأماكن التي يمارس فيها المدنيون حياتهم، تعمق الخوف بين المجتمعات وتزيد من تقييد الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، في وقت تكون فيه الاحتياجات الإنسانية هائلة".

وأكدت أن تصاعد الهجمات الجوية لا يقتل ويجرح المدنيين فحسب، بل يعطل العمليات الإنسانية ويؤخر وصول الإمدادات ويقيد حركة الطواقم الطبية وعمال الإغاثة.

ودعت المنظمة جميع الأطراف إلى وقف الاستخدام العشوائي للطائرات المسيّرة، مشددة على ضمان حماية المدنيين والمرافق الصحية والمرضى والعاملين في المجال الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام.

الهجرة الدولية: نزوح نحو ٥٠ ألف شخص من النيل الأزرق خلال أربعة أشهر

متابعات ـ صوت الأمة

أعلنت منظمة الهجرة الدولية، الثلاثاء، نزوح 49 ألفًا و512 شخصًا من ولاية النيل الأزرق جنوب شرقي السودان خلال الأشهر الأربعة الماضية، جراء تصاعد أعمال العنف والاشتباكات في الولاية.

وقالت المنظمة، في بيان، إن الفترة ما بين 11 يناير و4 مايو 2026 شهدت نزوح ما يقدر بنحو 49 ألفًا و512 فردًا، يمثلون 9899 أسرة، في مناطق متفرقة من ولاية النيل الأزرق.

وأوضحت أن عدد النازحين من منطقة الكرمك بلغ 28 ألفًا و20 شخصًا، فيما نزح 18 ألفًا و722 شخصًا من باو، إضافة إلى 11 ألفًا و855 شخصًا من قيسان.

وأشار البيان إلى أن النازحين توزعوا على سبعة مواقع مختلفة داخل الولاية، بينها مدينة الدمازين، عاصمة ولاية النيل الأزرق، التي استقبلت 25 ألفًا و630 شخصًا، بينما استقبلت مدينة باو نحو 11 ألفًا وشخصين.

ووفقًا للمنظمة، لجأت الغالبية العظمى من النازحين الجدد إلى مواقع تجمع غير رسمية بنسبة 78%، في حين استضافت المدارس والمباني العامة الأخرى نحو 13% منهم، بينما أقام 9% مع عائلات مضيفة.

وتشهد ولاية النيل الأزرق اشتباكات متصاعدة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلى جانب الحركة الشعبية/شمال المتحالفة معها، ما أدى إلى موجات نزوح واسعة من عدد من مدن ومناطق الولاية.

الولايات المتحدة تلغي قيود السلاح المفروضة على إثيوبيا

ترجمة ـ صوت الأمة

أعلنت الولايات المتحدة إنهاء حظر الأسلحة المفروض على إثيوبيا، في خطوة تمهد لاستئناف النظر في طلبات التراخيص المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للوائح الاتجار الدولي بالأسلحة (ITAR) على أساس كل حالة على حدة.

وقالت مديرية ضوابط التجارة الدفاعية بوزارة الخارجية الأمريكية (DDTC) إن واشنطن ألغت «سياسة الرفض» الخاصة بإثيوبيا، وإن تغييرًا تنظيميًا مرتقبًا سيزيل اسم إثيوبيا من قائمة الدول الواردة في المادة 126,1 من لوائح ITAR، وهي القائمة الخاصة بالدول الخاضعة لقيود أو حظر على صادرات الدفاع الأمريكية.

لليوم الثاني على التوالي: الجيش يقصف بالطائرات المسيرة عدة مواقع في دارفور

دارفور - صوت الأمة

تواصل الثلاثاء، الهجوم الجوي بواسطة الطائرات المسيرة التابعة للجيش السوداني على مواقع عدة في ولايات دارفور لليوم الثاني على التوالي.

و أكد شهود عيان لـ (صوت الأمة) أن طائرة مسيرة تابعة للجيش السوداني استهدفت في الساعات الأخيرة من ليل أمس، مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور ومقر حكومة تأسيس الموازية، وأوضح أن القصف تركّز على مناطق متاخمة لمطار نيالا شمالي المدينة.

و الاثنين، قصفت طائرة مسيرة تابعة للجيش السوداني عربة ركاب على طريق يربط مدينة الضعين بمدينة عديلة بشرق دارفور، وحمّل مسؤول في حكومة تحالف السودان التأسيسي «تأسيس» الموالي لـ«الدعم السريع» الجيش المسؤولية الكاملة عن القصف الذي أوقع قتلى مدنيين.

وصباح اليوم الثلاثاء، قصفت طائرة مسيرة تابعة للجيش مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور غربي البلاد بثلاثة صواريخ.

واستهدف الصاروخ الأول مخزن أدوية وعربة «بوكس»، ما أدى إلى احتراقهما.

وأظهرت مقاطع مصورة اشتعال النيران في عربة البوكس، بالإضافة إلى دمار طال مخزن الأدوية الذي يتبع لـ«الدعم السريع» بحسب مصدر عسكري (لصوت الأمة).

واستهدفت طائرة مسيرة بعد دقائق من الهجوم الأول مقرًا تابعًا لقوات الدعم السريع في المدينة، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وسط عناصر الدعم السريع بحسب المصدر.

وصعد الجيش خلال هذا الأسبوع من عملياته الجوية عبر المسيرات في إقليمي كردفان ودارفور، خاصة مدينة نيالا مقر الحكومة الموازية.

ويقول المصدر أن الجيش يستهدف مخازن أسلحة ومراكز لوجستية تابعة لقوات الدعم السريع، لكن منظمات حقوقية محلية وأحزاب سياسية تتهمه باستهداف الأعيان المدنية.

وحذرت الأمم المتحدة من أن النزاع في السودان يقترب من دخول «مرحلة أكثر فتكًا» في ظل الاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة واتساع نطاق الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية.

وفاة ٢٢٩ شخصاً بالحصبة والسعال الديكي في كبكابية

كبكابية ـ صوت الأمة

قال مصدر طبي بمحلية كبكابية، الثلاثاء، إن ما لا يقل عن 229 شخصًا توفوا، فيما أُصيب 2949 آخرون بمرضَي الحصبة والسعال الديكي خلال شهر واحد، في ظل انهيار متسارع للنظام الصحي بفعل الحرب المستمرة في إقليم دارفور.

ويشهد إقليم دارفور، لا سيما مدينة كبكابية، تفشيًا واسعًا للحصبة والسعال الديكي، وسط تراجع حاد في الخدمات الطبية ونقص كبير في اللقاحات والأدوية والإمدادات الصحية.

وأوضح مصدر لـ(صوت الأمة) أن أعداد الإصابات مرشحة للارتفاع، مع تعذر وصول تقارير بعض القرى بسبب عدم استقرار خدمات الاتصال عبر "ستارلنك".

وأشار إلى الزيادة الملحوظة في معدلات الإصابة، مؤكدًا أن كبكابية تواجه بالفعل أوضاعًا إنسانية متدهورة نتيجة انتشار الأمراض الوبائية وضعف البنية الصحية.

ولفت إلى أن الجهود التي يبذلها المتطوعون المحليون وغرف الطوارئ لا تزال محدودة أمام اتساع نطاق الأزمة وارتفاع أعداد المصابين، الأمر الذي ينذر بكارثة صحية وإنسانية تهدد حياة آلاف الأطفال في المنطقة.

ودعا المصدر الطبي المنظمات الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية إلى التدخل العاجل لدعم القطاع الصحي واحتواء انتشار الحصبة والسعال الديكي قبل خروج الوضع عن السيطرة.

اجتماع رفيع المستوى في أديس أبابا «اليوم» لبحث الحل السياسي في السودان

متابعات ـ صوت الأمة

يعقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف، غدًا الأربعاء، قمة في مقر الاتحاد الأفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لبحث تطورات الأزمة في السودان، إلى جانب ملفات أخرى على الأجندة.

وتأتي القمة في إطار تحركات دولية وإقليمية تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضمن الآلية الخماسية، التي تضم أيضًا الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، بهدف احتواء الأزمة في السودان، وتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية تمهيدًا لإطلاق عملية سياسية تبحث مستقبل الحكم في البلاد.

وقالت مصادر دبلوماسية بحسب «سودان تريبون» إن القمة ستتناول الأزمة السودانية وملف المساعدات الإنسانية، إضافة إلى المبادرات المطروحة لوقف الحرب المستمرة في البلاد.

وتواجه العمليات الإنسانية في السودان تحديات متزايدة، في ظل شكاوى منظمات إغاثية من قيود تعرقل إيصال المساعدات، إلى جانب تعرض بعض القوافل الإنسانية لهجمات بالطائرات المسيّرة.

وفي السياق، تتسم مواقف الاتحاد الأفريقي من الأزمة السودانية بتعقيدات سياسية، حيث تتأرجح بين مساع لاستعادة الدور الأفريقي في الحل، وانتقادات تتعلق بفعالية أدائه في إدارة الملف.

ويُذكر أن السودان لا يزال معلق العضوية في الاتحاد الأفريقي منذ إجراءات أكتوبر 2021، في إطار موقف مبدئي من التكتل تجاه التغييرات غير الدستورية للحكومات، رغم وجود ضغوط إقليمية، تقودها مصر في بعض الأحيان، لإعادة إدماجه.

حرب لا تنتهي ومرض لا يرحم

مأساة أطفال دارفور

يواجه إقليم دارفور غربي السودان واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية والصحية، حيث تتقاطع تداعيات الحرب المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات مع تفشٍ متسارع للأوبئة، في ظل انهيار شبه كامل للنظام الصحي وصعوبات كبيرة تعيق وصول المساعدات الإنسانية.

تقرير:
صوت الأمة

ويعاني الإقليم من تدهور حاد في القطاع الصحي منذ ما قبل الحرب الجارية الآن، ليزيد الوضع من صعوبة الحال ويضاعف ما يعيشه الإقليم. ومع استمرار النزاع المسلح وتفاقم الأوضاع الأمنية، أصبحت الظروف الصحية أكثر صعوبة، مما ينذر بكارثة صحية وبيئية قد تهدد حياة آلاف المواطنين.

ففي العام الماضي، شهدت أجزاء واسعة من إقليم دارفور تفشيًا لوباء «الكوليرا» الذي تسبب في مقتل مئات الأطفال وكبار السن، قبل أن يتفشى وباء «الحصبة» بين الأطفال الذين لم يخضعوا للتطعيمات الروتينية منذ بدء الحرب.

يقول مصدر طبي من مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور، في حديثه لـ(صوت الأمة): إن تفشي مرض «الحصبة» في أجزاء واسعة من إقليم دارفور يعود إلى توقف حملات التطعيم ضد الأطفال.

وحمل المصدر، الذي فضل حجب هويته، السلطات الاتحادية المسؤولية الكاملة عن هذا التدهور الصحي المريع، بسبب توقف حملات التحصين منذ ثلاث سنوات ونيف.

وأشار إلى أن عدد الإصابات بالحصبة الذي سجلته السلطات الصحية في جنوب دارفور أقل بكثير من العدد الحقيقي للمرضى، الذين لم يتمكن غالبيتهم من الوصول إلى المستشفيات والمراكز الصحية بسبب ضيق العيش والتحديات الأمنية.

وبحسب أحدث تقرير نشرته الإدارة العامة للطوارئ الصحية ومكافحة الأوبئة في وزارة الصحة بولاية جنوب دارفور، في 26 أبريل، فإن إجمالي عدد الإصابات بـ«الحصبة» بلغ حوالي (9025) إصابة، فضلًا عن وفاة 105 حالات.

من جانبها، دعت السلطات الصحية في جنوب دارفور المواطنين إلى الالتزام بالإرشادات الصحية والتوجه إلى المراكز الصحية لتحصين الأطفال، في ظل تزايد معدلات الإصابة.

وشددت على أهمية التعاون المجتمعي للحد من انتشار المرض.

تفشٍ واسع لـ«الحصبة»:

أفاد مصدر طبي من محلية بُرام، 129 كيلومترًا جنوب مدينة نيالا، بانتشار مخيف لـ«الحصبة» في المحلية، موضحًا أن الأرقام تتضاعف باستمرار، قبل أن يشير إلى صعوبة الوصول إلى بعض الأرياف والقرى لانعدام الأمن وانقطاع الاتصالات، مؤكدًا أن الإصابات المرصودة تمثل جزءًا قليلًا من الإصابات الحقيقية في المحلية.

وأضاف المصدر لـ(صوت الأمة): «ينتشر المرض بسرعة وسط الأطفال في قرى وأرياف المحلية، لكن ليس من السهل الوصول إليها بسبب ما قال إنها تحديات أمنية».

كما تشهد مخيمات النازحين في ولاية جنوب دارفور، وعلى رأسها مخيم «كلمة» شرق مدينة نيالا، أوضاعًا إنسانية سيئة، حيث يواجه النازحون خطر الموت جوعًا بسبب نقص الغذاء وانهيار سبل العيش، وضاعفت الأوبئة، خاصة «الحصبة»، من معاناة الأطفال في مخيمات النازحين.

وقال حامد، الناشط الاجتماعي من معسكر «كلمة»: إن ما ساهم في انتشار المرض هو غياب التطعيم خلال ثلاث سنوات ونيف من الحرب، حيث توقفت برامج التحصين ضد الأمراض، والتي من بينها الحصبة، الأمر الذي جعل الأطفال عرضة للمرض الذي يحصد أرواحهم اليوم.

وأشار حامد إلى شروع إدارة التحصين الموسع بوزارة الصحة بولاية جنوب دارفور في التواصل مع المتطوعين لتنفيذ حملات تطعيم للأطفال في المعسكر، موضحًا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تقليل انتشار المرض.

حين تتحول الحمى إلى فاجعة:

في معسكر «سكلي» للنازحين جنوب مدينة نيالا، لم يتوقع حامد إبراهيم أن يتحول مرض طفلته بـ«الحصبة» إلى حكم بالموت، فقد طفلته بعد أربعة أيام من إصابتها في ظل غياب الرعاية الطبية.

يقول حامد لـ(صوت الأمة): «ظننتها مجرد حمى عادية.. عالجتها بالعرديب أملًا أن تتحسن.. لم أتخيل أنني سأفتقدها بهذه السهولة».

ويؤكد مختصون أن «الحصبة»، رغم كونها مرضًا يمكن الوقاية منه باللقاحات، تُعد من أكثر الأمراض فتكًا، خاصة في البيئات الهشة التي تعاني من سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية، ومع توقف التطعيم لفترات طويلة بسبب الحرب المستمرة، عاد المرض ليضرب بقوة مهددًا جيلًا كاملًا من الأطفال.

الموت يسبق اللقاح

قالت تهاني من معسكر عطاش للنازحين، على بعد 5 كيلومترات شمال شرق مدينة نيالا: إن عائلات متجاورة فقدت أطفالها خلال أيام قليلة بعد انتقال العدوى بينهم.

وأضافت لـ«صوت الأمة»: «لم نجد لقاحات لهم في المراكز الصحية.. حاولنا علاجهم بالوسائل البدائية.. لكن الموت كان أقرب من كل شيء».

وذكر ناشطون محليون في المعسكر أن انعدام لقاحات «الحصبة» كان حاسمًا في تفاقم الوضع. وأضافوا: «يقطع الناس مسافة 5 كيلومترات إلى مدينة نيالا بحثًا عن العلاج».

ورغم إطلاق حملة تطعيم متأخرة ضد «الحصبة» في بعض مناطق دارفور، فإنها لا تزال غير كافية لاحتواء الوباء، خاصة في المناطق الأكثر تضررًا مثل شرق دارفور وشمال دارفور.

الوباء يطارد النازحين في المخيمات:

ضاعفت «الحصبة» من وطأة النزوح والمعاناة الإنسانية بين النازحين الذين يعيشون تدهورًا مريعًا في الخدمات الأساسية ونقصًا حادًا في الغذاء منذ أكثر من عامين.

وتعاني مناطق واسعة في ولاية شمال دارفور من تفشي مرض «الحصبة» وسط الأطفال، حيث ينتشر الوباء في مناطق «كبكابية، والطويشة، وأم حوش، وأم كتكوت»، وسط غياب تام للتطعيم، مما أدى إلى سرعة الانتشار، وفق مصدر طبي في بلدة «كبكابية».

من جهتها، قالت غرفة طوارئ منطقة أم حوش، في بيان في 2 مايو الجاري: إن مركز العزل في المنطقة يشهد ضغطًا كبيرًا على الخدمات الصحية نتيجة تزايد عدد الإصابات بـ«الحصبة»، مشيرة إلى خروج الوضع عن السيطرة.

وحتى 2 مايو الجاري تم تسجيل (28) حالة جديدة، بمعدل 14 حالة يوميًا، وهو مؤشر مرتفع يستدعي التدخل العاجل، بحسب بيانها.

كما لوحظ أن معظم الحالات المسجلة تتركز وسط فئات تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر إلى ثلاثين عامًا، وأطفال تتراوح أعمارهم من سنة إلى 6 سنوات، الأمر الذي يعكس اتساع دائرة انتشار المرض داخل المجتمع، وفق بيان غرفة أم حوش.

وأضافت أن «المركز يعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية منذ غرة مايو الحالي، مما يشكل تحديًا كبيرًا أمام الكوادر الصحية ويهدد بتفاقم الوضع الصحي».

وناشدت الغرفة بضرورة التدخل العاجل لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية ودعم مركز العزل.

يقول أحمد، عضو غرفة طوارئ منطقة أم حوش، لـ(صوت الأمة): إن المركز الصحي واجه ضغوطًا كبيرة خلال أواخر شهر أبريل الماضي بسبب تزايد عدد حالات «الحصبة».

وأضاف: «نحن أمام كارثة صحية تتفاقم بسرعة كبيرة في منطقة أم حوش».

كما تعاني منطقة كبكابية ومناطق عدة في شمال دارفور، بجانب «الحصبة»، من تفشي مرض «السعال الديكي»، وهو من أمراض الطفولة الستة، وفق ما أفادت به غرفة طوارئ كبكابية.

تحذيرات وقلق من «الحصبة»

كشفت المنظمة الدولية «أنقذوا الأطفال» أن حالات الإصابة بـ«الحصبة» زادت بأكثر من 25% في مناطق النزاعات، حيث ساهمت الهجمات على الرعاية الصحية، وخفض المساعدات، وتعطيل النظم الصحية، في تفاقم الأزمة.

وحذرت المنظمة الدولية من أنه في عام 2026 تم تأكيد أكثر من 14 ألفًا و603 حالات من فيروس الحصبة القاتل في 15 دولة تواجه نزاعات.

وأوضحت أن إجمالي عدد الأطفال في الدول التي بلغت عن حالات «الحصبة» يشكل 30 بالمئة على مستوى العالم، مما يُظهر، بحسب المنظمة، كيف أن الدول التي تشهد نزاعات أكثر عرضة بشكل غير متناسب لتأثيرات تفشي «الحصبة».

وأدت ثلاث سنوات من الصراع المسلح في السودان إلى تدمير النظام الصحي وتعطيل سلاسل إمداد اللقاحات والأدوية، مما أدى إلى تفشي «الحصبة» بشكل متكرر، وتضاعفت الحالات المبلغ عنها خمس مرات بين عامي 2024 و2025 لتصل إلى «7644» حالة، مع تأكيد أكثر من «1000» حالة في الأسابيع العشرة الأولى من عام 2026 وحدها، وفق الأمم المتحدة.

هل أصبح الفساد ثقافة شعب؟

د. عثمان البشرى

شيء من حتى

كانت سرقة المال العام أو اختلاسه، من الكبائر والمحرَّمات التي يعاقب عليها الرأي العام قبل القانون. فالسرقة -باختلاف مسمياتها- من الممنوعات والمنبوذات في المجتمع السوداني، فكلُّ من تجرأ على ذلك الفعل، يظل ملاحقًا بنظرات وعلامات استفهام أينما حلَّ أو رحل، لا يستطيع محو هذه الجناية بسهولة، وتظل عالقة به حتى مماته بل وملاحقة أسرته من بعده.

ولكن، ما إن حلت لعنة المشروع الحضاري بكل سوءاته وقبحه -الذي لم يحقق شيئًا سوى خلخلة المجتمع وتدميره من جذوره- إلا وضاعت القيم، وبرزت مقولة (الأمن مستتب) التي يستند عليها الدكتاتور وسدنتُه ومشايعوه، فكانت النتيجة، انفلات الأمن وضياع القيم واستشراء الفساد، فضاع السودان كما ضاعت (فيه ملامحنا).

وبالعودة لمقررات منظمة الشفافية الدولية، فقد اعتبرت السودان أحد أكثر الدول فسادًا في العام 2025م، حيث نال المركز (ثالث الطيش) فسادًا في المركز 174 من المركز 177.

وعلى حسب مدركات مؤشرات الفساد والذي رصدته المنظمة الآنفة، حصل السودان على 14 نقطة في ذات العام، وملاحظة التدحرج من العام 2023م.

وقد استند المؤشر أساسًا على فساد القطاع العام.

أما الاستثمار وقطاعاته المختلفة، فهي الأكثر عرضة للفساد، قلَّ المال المنهوب فيها أو كثُر، ساعد على ذلك نظام المحسوبية والتمكين القبلي والمناطقي وعدم الاستقرار السياسي، فكلها محفزات تساعد على نمو بيئة الفساد في السودان، إضافة لامتلاك السودان لموارد ومدخلات إنتاج في كلِّ المجالات والذي عد نقمة أكثر من كونه نعمة تحل على البلاد.

تعددت أشكال الفساد في السودان، وإن كان أعلاها الاختلاسات وسرقة المال العام، يعود ذلك لعدم أو ضعف المحاسبة، حتى ديوان المراجع العام، الجهة الرقابية على المال العام (عامل أضان الحامل طرشا) وإن أشار في بعض الحالات لشبهات الفساد، إلا أن أدراج المسؤولين التنفيذيين، كانت أكثر اشتياقًا لحفظها وكأنما هم (سُكتُم بُكتُم).

ومن العجائب أن قُننت ظاهرة الفساد إبان حكم الإنقاذ، بما يطلق عليه (فقه التحلل)، فكان ذلك إسفينًا دُقَّ في جدار القانون السوداني.

تبع هذه الهجمة المضرية من الفساد، ظهور طبقات طفيلية، ولجت للمجتمع من أبوابه الخلفية، ولتضخيم ذاتهم تبع الظاهرة مجموعة (قونات) لتمجيدهم. فسار في القوم (سجّل لي عرباتك... سجّل لي شركاتك... وذهب أمك وسجم أمك) بدلًا عن (الفارس الجحجاح) ومفردات القيم.

فأصبح المجتمع متقبلًا لهم، وجاعلهم قدوة له... فلم تعد ظاهرة الفساد غريبة بل متعايشة ومتقبلة.

الأمر يحتاج لإعلام استقصائي مدعّم بالوثائق والمستندات، يكون عينًا أمينة على المال العام وسادًا لذرائع الفساد، بعيدًا عن التشهير وليِّ عنق الحقيقة.

أضابير وهوامش

محمد الأمين عبد النبي

لماذا يحتاج السودان إلى ألف تنقا؟

في مساءٍ ازدحمت فيه أطراف الملعب بأصوات الجماهير بعد صافرة النهاية، برز صوت حبيبنا نور الأنبياء عبد الله «تنقا»، وهو يخاطب جمعًا من الناس، منتزعًا الانتباه من صخب اللحظة. وقف ببساطته المعهودة، تحيط به وجوهٌ أنهكها الركض خلف تفاصيل الحياة، فإذا بكلماته تنقلهم من أجواء المباراة إلى رحابة التفكير، ومن الانشغال بالنتيجة إلى مساءلة الواقع.

تكشف تجربة «تنقا» حقيقةً جوهريةً كثيرًا ما تغيب عن التصورات التقليدية لدور المثقف، وهي أن الثقافة لا تبلغ رسالتها حين تبقى حبيسة القاعات الأكاديمية، أو أسيرة الحوارات النخبوية التي تعبِّر عن التمايز الاجتماعي، وإنما تكتسب معناها حين تنزل إلى فضاء الناس، وتصبح جزءاً من أسئلتهم اليومية. فالمثقف لا يُقاس فقط بما يملكه من معرفة، وإنما بقدرته على جعلها قوةً اجتماعيةً تخاطب الإنسان العادي. وفي هذا المعنى، يقدم «تنقا» أنموذجًا للمثقف الذي يدرك أن معركة الوعي تتطلب بناء جسور من الحوار والتفاعل، حيث تكون الكلمة فعلًا تنويريًا يحرِّك التفكير، ويمنح الناس أدواتٍ لفهم أنفسهم ومجتمعاتهم.

ما قدمه «تنقا» تجاوز حدود التثقيف التقليدي إلى ممارسةٍ عمليةٍ تشكل وعي المواطن بذاته وبمحيطه. فمن خلال تبسيط الأفكار وربطها بالواقع، يدفع الفرد إلى الانتقال من حالة الاكتفاء بالفرجة والانتظار إلى حالةٍ من اليقظة والفاعلية، تقوم على التساؤل والتفكير فيما يجري حوله. وهكذا تصبح المعرفة أداةً لتحرير العقل من الاستجابة اللحظية والانجراف وراء الحشد العاطفي. ومن هنا تتجلى قيمة هذا النوع من الخطاب؛ إذ يحوِّل الجمهور إلى قوةٍ واعيةٍ ومشاركةٍ في صناعة واقع أفضل.

في أزمنة الحرب، يتعرَّض المجتمع لاختباراتٍ تمس وعيه وذاكرته ومصيره، وكان المنتظر من المثقفين أن يؤدوا دورًا يتجاوز التوصيف الآني للأحداث أو الاصطفاف، غير أنَّ المشهد انزلق نحو الانحياز وتبرير المواقف، تاركًا المجال أمام خطابات الكراهية، وتطبيع العنف، وعسكرة الحياة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه أخبار المعارك الأكثر تداولًا، تراجع دور المثقف بوصفه صانعًا للوعي وحارسًا للذاكرة؛ وهو الدور الذي يفترض أن يسهم في تحصين المجتمع، وربط الناس بقضاياهم وسط واقع مثقلٍ بالألم وعدم اليقين. ونتيجة لذلك، وجد المواطن نفسه في موقع المتلقي للروايات، لا شريكًا في إنتاج المعرفة أو فهم السياقات التي تمكِّنه من قراءة واقعه.

إنَّ المدخل الأكثر رسوخًا لصناعة السلام، لا يبدأ من موائد التفاوض، وإنما من بناء وعيٍّ مجتمعيٍّ يرفض الحرب، ويجرِّم حضورها في الوجدان العام قبل أن يرفض آثارها في الواقع. فحين ينشغل المجتمع بقيم التعايش السلمي، ويعيد بناء روابطه الإنسانية والاجتماعية، يصبح السلام الاجتماعي الأرضية الصلبة التي يُبنى عليها أيُّ سلامٍ سياسيٍ قابلٍ للاستمرار.

ومن هنا، فإن استعادة حركة الوعي تمثل ضرورةً وطنيةً واستراتيجيةً؛ لأنها تنقل المجتمع من موقع المتفرِّج على مسارات الحرب إلى موقع الفاعل في مسارات السلام. حينها يصبح الوعي قوةً، والثقافة تعبئةً، والوحدة الوطنية ترياقًا لمشاريع التقسيم، وترسيخ المدنية أداةً لمواجهة عسكرة الحياة.

الجبايات في السودان

حين تتحوَّل الإيرادات إلى أزمة

تتصاعد في السودان أسئلة قديمة بثوب جديد: هل لا تزال الضرائب والجبايات أداة لتمويل الدولة، أم تحوَّلت إلى عبء يهدد ما تبقى من اقتصاد منهك؟ ففي بلدٍ أنهكته الحرب وتوقفت فيه عجلة الإنتاج، لم تعد العلاقة بين الدولة ودافعي الضرائب قائمة على تبادل المنافع، حيث تشهد توترًا متصاعدًا يعكس فجوة متزايدة بين الإيرادات المفترضة والخدمات الغائبة.

وقد شكَّلت الضرائب في البلاد أحد أعمدة تمويل الدولة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م، عبر منظومة تشمل ضرائب الدخل والجمارك وضرائب الشركات، غير أن هذا الإطار التقليدي بات اليوم موضع تساؤل، مع تدهور الأوضاع الاقتصادية واشتداد الأزمة المعيشية، ما أفضى إلى تصاعد حالة الشدِّ والجذب بين الجهات المحصِّلة والمواطنين، في مشهد يعكس اختلالًا في توازن العلاقة المالية بين الطرفين.

وجاء إضراب أصحاب الباصات في معبر أرقين كإشارة واضحة على هذا الاحتقان، إذ تحوَّل إلى لحظة انفجار احتجاجي ضد زيادات ضريبية وصفت بالمجحفة، ما استدعى تدخلًا حكوميًا سريعًا، تمثَّل في توجيه رئيس مجلس الوزراء كامل إدريس، بعدم فرض أيِّ رسوم أو جبايات جديدة في المعابر، مع دعوة المواطنين إلى عدم دفع أي رسوم غير قانونية، في إقرار ضمني بعبء هذه الجبايات على المواطنين دون مردود يذكر على مستوى الدولة.

في الشارع، تبدو الصورة أكثر تعقيدًا... فبينما يرى بعض المواطنين أن فرض الضرائب في ظل فقدانهم لمصادر دخلهم ونزوحهم القسري يمثل ظلمًا مضاعفًا، يعتبر آخرون أن الضرائب واجب وطني يجب أن يستند إلى إطار قانوني واضح عبر جهاز تشريعي فاعل، محذرين من أن غياب هذا الإطار يفتح الباب أمام قرارات تنفيذية قد تستغل لتحقيق مكاسب مالية دون رقابة أو مساءلة.

صوت الأمة:

ناهد محمد

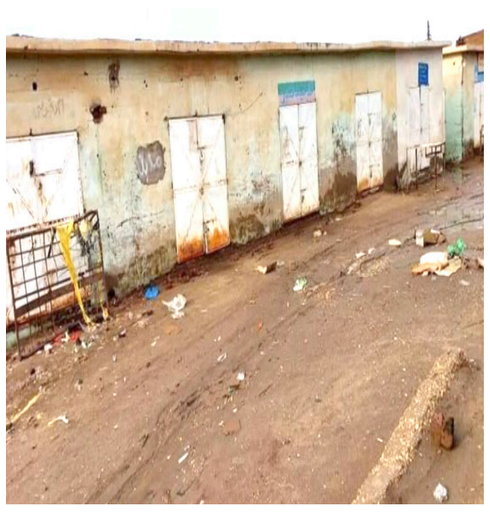

تفعيل المحاسبة

تتصاعد أصوات المواطنين الرافضة لزيادة الضرائب والجبايات، في ظل أوضاع اقتصادية قاسية تطال الجميع بلا استثناء. ويقول المواطن أحمد عابدين إن فرض ضرائب على مَنْ فقدوا ممتلكاتهم وتعرَّضوا للنهب والتشريد وفقدان مصادر رزقهم، يفتقر إلى العدالة.

ويرى أن الأولى بالدولة في هذه المرحلة أن تخفف الأعباء عن المتضررين، عبر تعليق الرسوم مؤقتًا إلى حين استقرار الأوضاع وعودة الحياة تدريجيًا إلى طبيعتها.

فيما يتعبر آخرون أن الضرائب تمثل التزامًا وطنيًا مشروعًا، شريطة أن تصدر عبر جهاز تشريعي منتخب ويصادق عليها وفق الأطر القانونية، إلا أنهم يشيرون إلى أن غياب هذا الجهاز -حتى الآن- يثير تساؤلات حول شرعية القرارات المالية الحالية، ويرجِّح أن تكون بعض الإجراءات مدفوعة بالحاجة إلى الإيرادات أكثر من استنادها إلى سند قانوني واضح.

وتتزايد الدعوات إلى تفعيل مبدأ المحاسبة، باعتباره أداة ضرورية لضبط الأداء المالي ومنع التجاوزات. ويؤكد أصحاب هذه الدعوات أن إخضاع الجهات التي تفرض الرسوم للمساءلة من شأنه أن يحدَّ من الممارسات الضارة، ويعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي محمد الناير، في حديثه لـ«صوت الأمة»، أن تنامي الجبايات يشكل عائقًا أمام التعافي الاقتصادي، ويؤثر سلبًا على جهود إعادة الإعمار وزيادة الصادرات. ويضيف أن انتشار الجبايات غير القانونية يعكس ضعف التنسيق بين مستويات الحكم المختلفة، ما يفاقم من تعقيد المشهد الاقتصادي ويحدّ من فرص النمو.

تفعيل المحاسبة وإصلاح النظام الإيرادي

دعا الخبير الاقتصادي محمد الناير إلى إنشاء جهاز إيرادي موحد يعمل على مستوى المركز والولايات والمحليات، يتولى عمليات التحصيل عبر نافذة واحدة، بما يتيح للقطاع الخاص التعامل مع جهة واحدة فقط بدلًا من تعدُّد المنافذ.

وأوضح أن هذا الأنموذج يضمن توزيع الإيرادات بين مستويات الحكم المختلفة بعدالة وشفافية، لافتًا إلى أن التطور التكنولوجي والتطبيقات المصرفية الإلكترونية يجعل تطبيقه أمرًا عمليًا في الوقت الراهن.

وأشار الناير إلى وجود لجنة حكومية تعمل على إزالة نقاط التحصيل والجبايات غير القانونية، غير أن أداءها لم يحقق النتائج المرجوة حتى الآن، في ظل الانتشار الواسع لتلك النقاط على الطرق القومية بين الولايات، الأمر الذي يتطلب قرارات أكثر حزمًا وفاعلية.

وأوضح أن حركة الصادرات السودانية تمر عبر عدة ولايات ومحليات قد تصل إلى خمس ولايات وما لا يقل عن عشر محليات، حيث تنتشر نقاط تحصيل متعددة بعضها قانوني والآخر مخالف للوائح، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل ويضعف تنافسية السلع السودانية في الأسواق العالمية. ودعا -في هذا السياق- إلى إزالة هذه النقاط من الطرق القومية، والاكتفاء بالتحصيل في موقع الإنتاج عند الشحن، مع ضرورة التحقُّق من مطابقة البضائع عند التفريغ.

كما شدَّد الناير على أهمية ترشيد الإنفاق الحكومي في ظلِّ الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الحرب، محذِّرًا من الإفراط في الاستدانة من الجهاز المصرفي لما له من آثار تضخمية تنعكس على الأسعار وتؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية. ودعا إلى التوسُّع الأفقي في الإيرادات عبر توسيع المظلة الضريبية وضم المتهربين من السداد، باعتبار ذلك أساسًا لتحقيق العدالة المالية دون المساس بمعيشة المواطنين.

دعم الإنتاج وتوازن الإنفاق

وفي سياق التحديات الاقتصادية الراهنة، تتَّجه الرؤى إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات بما يضمن دعم الإنتاج واستقرار الاقتصاد، عبر سياسات مرنة تستجيب لتقلبات الداخل والخارج.

وفي ما يتعلق بدعم الإنتاج، يرى الخبير الاقتصادي محمد الناير، أن رفع كفاءة الإنتاج، وإزالة الجبايات غير القانونية، وزيادة الصادرات من شأنها تقليص العجز في الميزان الخارجي، مؤكدًا ضرورة تبني خطط اقتصادية مرنة تتكيف مع متغيرات الحرب داخليًا والتطورات الإقليمية والدولية.

وفي جانب الإنفاق، شدَّد الناير على أهمية تخصيص موارد كافية للقطاع العسكري لتمكين القوات المسلحة والأجهزة المساندة لها من بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في مختلف أنحاء البلاد، في ظل الأوضاع الحالية التي تتطلب إنفاقًا دفاعيًا مدروسًا.

كما أشار إلى ضرورة زيادة الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة، باعتبارها خدمات أساسية، خاصة في المناطق التي عاد إليها المواطنون مثل ولاية الخرطوم وغيرها، لافتًا إلى أن تحسين خدمات المياه والكهرباء والبنية التحتية، يمثِّل أولوية لا تقل أهمية عن أيِّ بند آخر في الموازنة.

وأوضح أن إدارة اقتصاد الحرب تختلف جذريًا عن إدارة الاقتصاد في الظروف الطبيعية، مبينًا أن السودان يواجه تحديات متزايدة نتيجة الحرب الداخلية، إلى جانب تداعيات الأزمات الإقليمية، بما في ذلك اضطرابات أسواق الطاقة وارتفاع أسعار النفط عالمياً، ما انعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

وختم بالتأكيد على ضرورة تبني خطة اقتصادية شاملة تقوم على إدارة الأزمة بمرونة، إلى حين استقرار الأوضاع وانتهاء التوترات في الإقليم، بما يسمح بإعادة بناء الاقتصاد على أسس أكثر استقرارًا.

زيادة جديدة في الدولار الجمركي بنسبة ٥.٣٧ %

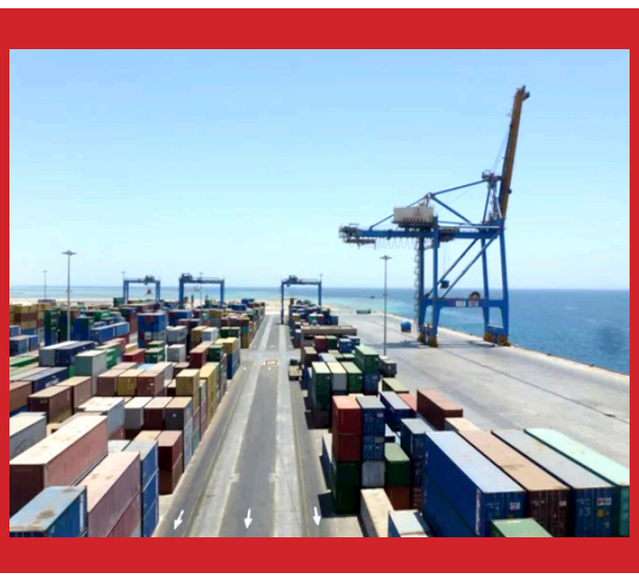

بورتسودان - صوت الأمة

أعلنت السلطات المختصة عن زيادة جديدة في سعر الدولار الجمركي، ليبلغ 3،395,97 جنيهًا بدلاً عن 3،222,80 جنيهًا، وذلك اعتبارًا من يوم الاثنين الموافق 11 مايو 2026، بارتفاع بلغ 173 جنيهًا بنسبة 5,37%.

وتأتي الخطوة ضمن الإجراءات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة لمراجعة سياسات الصرف المرتبطة بالمعاملات الجمركية، في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة والتحديات المالية التي تمر بها البلاد.

وقالت الجهات الرسمية إن تعديل سعر الدولار الجمركي يندرج ضمن خطة تستهدف تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الإيرادات العامة، مع الإشارة إلى الحرص على عدم تحميل القطاعات الإنتاجية أعباء إضافية تؤثر على نشاطها.

ومن المنتظر أن يؤدي القرار إلى ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بدرجات متفاوتة، وفقًا لنوع السلع وتصنيفاتها الجمركية، الأمر الذي قد ينعكس على أسعار المنتجات في الأسواق المحلية وحركة الاستيراد خلال الفترة المقبلة.

إجراءات جديدة للحد من الازدحام بمقر جهاز السودانيين بالخارج

الخرطوم - صوت الأمة

بدأت أزمة تكدس المغتربين بمباني جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج في التراجع تدريجيًا، بعد أيام من الازدحام المكثف الذي شهده مقر الجهاز نتيجة الإقبال الكبير على إجراءات الاستثناء الخاصة بإدخال سيارات العائدين نهائيًا إلى البلاد.

وجاءت بوادر الانفراج مع بدء تشغيل منصة "بلدنا" الإلكترونية وربطها بالجهات المختصة، في خطوة قالت السلطات إنها ستسهم في تنظيم حركة المراجعين وتخفيف الضغط على النظام الجديد.

وقال الأمين العام للجهاز، عبد الرحمن سيد أحمد، إن المنصة القومية الموحدة لتبادل البيانات الحكومية، التي أطلقتها وزارة التحول الرقمي والاتصالات، بدأت تؤدي دورًا في تسريع الإجراءات وتقليل التعقيدات الإدارية، رغم بعض المشكلات المرتبطة بحداثة التجربة.

وأشار سيد أحمد إلى أن عدد المتقدمين للاستفادة من الإجراءات بلغ نحو ثلاثة آلاف شخص، لافتًا إلى أن بعض الطلبات تكررت أكثر من مرة أو احتوت على بيانات ناقصة، الأمر الذي استدعى مراجعات دقيقة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

التصنيف المرحلي: خطر المجاعة يهدد مناطق واسعة في السودان

متابعات صوت الأمة

حذر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، من اتساع رقعة انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان خلال الأشهر المقبلة، مع دخول البلاد موسم الجفاف الذي يمتد بين يونيو وسبتمبر، وسط استمرار الحرب وتفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية.

وقال التصنيف، وهو مرصد عالمي لرصد أزمات الجوع تدعمه الأمم المتحدة، إن مؤشرات الجوع الحاد مرشحة للتفاقم بصورة كبيرة في عدد من مناطق السودان، خاصة في ولايات دارفور وكردفان والنيل الأزرق، نتيجة استمرار النزاع المسلح واتساع موجات النزوح وتعطل وصول المساعدات الإنسانية والانهيار الاقتصادي المتسارع.

وأشار التقرير إلى مخاوف متزايدة من حدوث مجاعة فعلية في مناطق كادقلي والدلنج والمناطق المحيطة بجبال النوبة الغربية بولاية جنوب كردفان، إلى جانب مناطق في شمال دارفور تشمل أمبرو وكرنوي والطينة، فضلاً عن ريف الفاشر ومليط وكتم وطويلة.

وأوضح المرصد أن مستويات الجوع وسوء التغذية الحاد بلغت معدلات خطيرة في تلك المناطق، محذرًا من أن استمرار إغلاق طرق التجارة أو عرقلة المساعدات الإنسانية وحرية حركة السكان قد يدفع الأوضاع نحو المجاعة بصورة مؤكدة.

وتُعد منطقة طويلة، الواقعة تحت سيطرة حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، من أكبر مناطق تجمع النازحين في دارفور، حيث تستضيف نحو 650 ألف نازح يعيشون أوضاعًا إنسانية بالغة التعقيد.

وفي السياق، أشار التقرير إلى تصاعد حدة النزاع في أجزاء من إقليم كردفان وولاية النيل الأزرق، مع استمرار تمسك الأطراف المتحاربة بمواقعها العسكرية وتلقيها دعماً إقليمياً ودولياً، رغم الانشقاقات التي شهدتها قوات الدعم السريع وانضمام بعض عناصرها إلى الجيش.

ولفت إلى أن المواجهات المستمرة في مناطق الكرمك وباو وقيسان بولاية النيل الأزرق أدت إلى موجات نزوح جديدة، بجانب تدمير البنية التحتية وتعطيل الأنشطة الزراعية والتعدين التقليدي، ما فاقم من هشاشة الأوضاع المعيشية للسكان.

وأكد التقرير أن الارتفاع المتواصل في أسعار الوقود والمواد الغذائية، نتيجة اضطراب الإمدادات وتراجع قيمة العملة الوطنية، يدفع آلاف الأسر إلى تبني وسائل قاسية للبقاء، من بينها استهلاك البذور والأغذية البرية وبيع الممتلكات والتسول.

في حوار الصراحة عن (اقتصاد السودان في زمن الحرب)... الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق د. إبراهيم البدوي لـ« صوت الأمة » (١-٢):

خسائر الحرب بلغت ٥٠ مليار دولار، والسودان يحتاج إلى ٧ سنوات للعودة لمؤشرات ما قبل الصراع

الاقتصادي ووزير المالية السابق، الدكتور إبراهيم البدوي، كقراءة رصينة تحذِّر من مآلات الصراع الذي انتقل من الأطراف إلى «قلب الماكينة» الاقتصادية في الخرطوم والمدن الكبرى. في هذا الحوار الشامل، يفتح البدوي ملفات شائكة، بدءاً من «فاتورة الدمار» التي تجاوزت الخمسين مليار دولار، مرورًا بنشوء «اقتصاد الحرب» القائم على تهريب الذهب وتغذية آلة القتال، وصولًا إلى التحذير الصادم من «المجاعة الصامتة» التي لا تقتل الأجساد فحسب، بل تغتال مستقبل الأجيال بفقر عابر للزمان وتدمير لرأس المال البشري.

حوار

رئيس التحرير

الحرب في السودان «استثنائية» لأنها اندلعت في مركز القرار الاقتصادي والسياسي ودمرت سلاسل الإمداد

فقدان ٥ ملايين وظيفة وارتفاع معدلات الفقر إلى ٦٨ ٪ يدفعان الملايين نحو دائرة العوز

● في البدء، السؤال الذي يدور في خلد الكثيرين: أين الدكتور إبراهيم البدوي وماذا يفعل؟

أنا موجود وأمارس عملي الاقتصادي، وأشارك في المؤتمرات والاجتماعات ذات الشأن الاقتصادي، ومؤخرًا شاركت عبر تقنية «الزووم»، في مؤتمر أديس أبابا حول أزمة الديون وتقلباتها وتأثيراتها على اقتصادات الدول النامية، خاصة في أفريقيا، باعتباري عضوًا في مجموعة من الاقتصاديين على مستوى العالم، يتم تعيينها بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 2020م، فقد جاء هذا الاجتماع ضمن لقاءات المجموعة الاقتصادية وخبراء التنمية المستدامة في أفريقيا، حيث انعقد الاجتماع في أديس أبابا.

وناقش الاجتماع قضايا اقتصادية وتنموية مهمة، خاصة عقب تعقد الأوضاع بسبب الحرب الروسية- الأوكرانية، والتطورات الأخيرة المرتبطة بالحرب الإيرانية، وقد أصبح تمويل أهداف التنمية المستدامة بالغ الصعوبة في ظل بروز فجوة مالية ضخمة، خاصة وأن الأمم المتحدة لديها تقديرات محددة لحجم التمويل الذي تحتاجه الدول النامية لمعالجة أزمة الديون وتحقيق أهداف التنمية، لذلك نجد أن حجم العجز كبير جدًا، يتراوح بين 400 إلى 500 مليار دولار.

والآن تتَّجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسار مختلف فيما يتعلَّق بالمعونات، حيث تمت تصفية المعونة الأمريكية، وأصبح الاعتماد بصورة أكبر على الاتحاد الأوروبي واليابان، أما الصين فلم تدخل هذا المجال بصورة واسعة حتى الآن، ولم تقدم دعمًا كبيرًا لهذه المشاريع، بالرغم من أن أحد نواب الأمين العام المسؤولين عن الجانب الاقتصادي ينتمي إلى الصين.

أما الدول الأفريقية -التي لا تواجه حروبًا-، فلديها مستقبل واعد، ويمكنها الاستفادة من الحاجة المتزايدة إلى الأمن الغذائي، حيث تمتلك الموارد المالية والطاقة والإمكانات الزراعية، ولذلك تستطيع الاستفادة من حاجة العالم إلى الغذاء، خاصة في ظلِّ تعرُّض شبكات الإمداد العالمية لأزمات متكررة، وأصبح هناك تركيز متزايد على الإنتاج الإقليمي، مثلًا: أصبحت الدول الخليجية تهتم بأفريقيا باعتبارها أقل تأثرًا بالاضطرابات.

فاتورة الدمار والواقع الاقتصادي:

● ذكرتم في عام 2023م، أنَّ حجم الضرر في البنية التحتية لثلاث مناطق بلغ نحو 60 مليار دولار، والآن ونحن على أعتاب العام الرابع من الحرب، هل قفزت الكُلفة إلى مستويات عالية يصعب حصرها؟

ديناميكية تأثير الحروب على الاقتصادات تحسب كالآتي:

أولًا، على مستوى الاقتصاد الكلي، فإنَّ أكبر حجم للدمار يحدث في السنة الأولى وذلك بحسب التقديرات المتواترة، فقد أجريت دراسة على نموذج النمو طويل الأجل باستخدام الاقتصاد القياسي، مع تقديرات لروافع النمو وتأثرها سلبًا بالحرب، من خلال تدمير سلاسل الإمداد والبنية التحتية ورأس المال البشري، إلى جانب تدمير القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

وثانيًا، هناك وسائل أخرى لتحديد أثر الحرب، فقد أجرت مؤسسة «إيفبري» دراسة ركزت على الزراعة والصناعة تناولت تأثيرات الحرب، وتوصَّلت إلى أن خسائر الحرب خلال السنوات الثلاث بلغت نحو 40 مليار دولار، بينما توصَّلت تقديراتنا إلى أن الخسائر تصل إلى 50 مليار دولار، منها حوالى 25 مليار دولار تمثل ناتجًا محليًا مفقودًا.

وفي كل عام يحدث تدهور إضافي، لكنه يظل محدودًا نسبيًا، لأن الناتج المحلي تعرَّض منذ البداية لصدمة كبيرة، ومكمن الخطورة -الآن- يتمثَّل في إعادة الناتج المحلي إلى مستويات ما قبل الحرب.

ووفقًا لقانون الـ70، فإن السودان يحتاج إلى سبع سنوات حتى يعود لتحقيق معدلات النمو التي كانت سائدة قبل الحرب، وإذا تحقق نمو استثنائي فقد نحتاج إلى أربع أو خمس سنوات للعودة إلى معدلات النمو المسجلة في عام 2022م، وهذا يوضِّح بصورة جلية فداحة هذه الحرب ومن تسبب فيها.

ويجب النظر إلى هذه الحرب باعتبارها حربًا استثنائية، فهي أشبه بحرب بين دولتين داخل حدود دولة واحدة، أي حرب بين جيشين يمتلكان تسليحًا غير مسبوق مقارنة بالحروب الأهلية السابقة، مثل حرب الجنوب ودارفور، فمستوى تسليح الحركات المسلحة، بالرغم من تأثيره على الاقتصاد، لم يكن بهذه الصورة، كما أن حربي الجنوب ودارفور كانتا تدوران -نسبيًا- في مناطق ليست ذات ثقل اقتصادي أو سكاني كبيرين.

نحذِّر من «المجاعة الصامتة» وتأثيراتها البيولوجية على عقول الأطفال، فهي أخطر من دمار البنية التحتية

أما هذه الحرب فقد اندلعت أولًا في مركز القرار الاقتصادي والسياسي للبلاد، ثم انتقلت إلى كبريات المدن، واستخدمت فيها أسلحة فتاكة وغير مسبوقة، ما أدى إلى دمار واسع، ظهر بوضوح في «شارع المطار ومصفاة الجيلي، والكباري، ومختلف المرافق»، إلى جانب تعطيل سلاسل الإمداد والصادرات.

● ما انعكاس ذلك على مستوى معيشة المواطن وحياته اليومية؟

هناك تأثيرات واضحة على المستوى القطاعي أولًا، فإذا نظرنا إلى الجانب الصناعي، نجد أن نحو 900 منشأة قد تأثرت، كما يعد القطاعان الصناعي والزراعي أكثر القطاعات تضررًا، حيث بلغت نسبة الضرر في القطاع الصناعي نحو 40%، وفي القطاع الزراعي حوالى 35%، إلى جانب تأثر قطاع الخدمات اللوجستية وغيره من القطاعات المرتبطة بكثافة التبادل التجاري، مثل الخدمات المصرفية والنقل والتصدير، والصناعات التحويلية، والعمالة.

وتعتبر هذه القطاعات من أكثر القطاعات تأثرًا، حيث فقدت فيها أعداد كبيرة من الوظائف، وبحسب التقديرات، فقد تم فقدان حوالى 5 ملايين وظيفة نتيجة لانهيار الخدمات والأنشطة اللوجستية والوظائف المختلفة.

وأظهرت المسوحات انخفاض دخل الأسرة بنسبة 42%، إضافة إلى الارتفاع الكبير في معدّلات الفقر، التي ارتفعت من نحو 60% قبل الانقلاب ونشوب الحرب إلى 68%، أي بزيادة تقارب 8 ملايين شخص إضافي دخلوا دائرة الفقر.

كذلك أثرت مسألة الوصول إلى الأسواق بصورة مباشرة على معاش الناس، وأصبحت هناك صعوبة في الوصول إلى الأسواق وأثَّر الأمر على الزراعة، حيث لجأوا إلى اقتصاد معيشي، مما سبب آثارًا اجتماعية مثل التسرُّب المدرسي ومجاعة الأطفال وتأثيراتها على مستقبل الاقتصاد وهي من المسائل الكبيرة.

هناك تقارير إعلامية، رصدت عددًا من المستشفيات انتقلت إلى مدن أخرى وانتعشت ولايات أخرى، مقابل التدمير الذي لحق بالقطاع الصحي في الخرطوم. كما انتقلت بعض الأنشطة الصناعية إلى ولايات أخرى، مثل مصانع الحديد.

● هل نحن أمام فرصة لإعادة توزيع التنمية الصناعية بشكل متوازن بين الولايات، أم أن حجم التدمير الذي حدث أشبه بالموت السريري؟

صحيح، هذه كلها تعتبر تبعات لفقدان الأمن في مناطق معينة تشهد نزاعات، ولكن -لسوء الحظ- فإن أكثر المناطق تهميشًا في السودان هي الآن الأكثر تأثرًا بالحرب سواءً في جنوب كردفان، أو أجزاءً من دارفور أو النيل الأزرق.

وتم تهميش مركز الثقل الصناعي في المنطقة الصناعية بحري، وهي من أكثر المناطق المعروفة بأنها الرافعة الأبرز للاقتصاد الصناعي والخدمي في السودان، لكنها انتقلت إلى مناطق كانت نسبيًا متخلّفة، ومعلوم أنّ كل السودان يعاني من التخلف والتهميش والفقر، والشاهد أن هذا الانتقال يبدو طبيعيًا، فمثلًا انتعشت ولاية القضارف بصورة أكبر لأن الصادرات أصبحت تتَّجه إلى إثيوبيا، وهو عامل إيجابي للولاية، لكنه على مستوى السودان يعد سلبيًا لأن الصادرات أصبحت خارج نطاق السيطرة السودانية.

ونشاط الذهب مثلًا في شمال السودان خلق هجرة كبيرة، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وربما قد حدث انتعاش نسبيٌّ لكن هنالك آثارًا سلبية على البيئة، فالشاهد، أن هذا التحول الذي حدث على المستوى الجغرافي لا علاقة له على المدى البعيد بالتخطيط الاقتصادي وبأهداف التنمية المتوازنة، بل هو رد فعل واستجابة لحالة انعدام الأمن في مناطق معينة، مما أدى إلى إعادة التموضع.

وهو ليس توزيعاً عادلاً أو مستداماً، خاصة وأن المقومات الأساسية لاستمرار عمليات التصنيع الشامل والزراعة المتطورة، تحتاج إلى تدخلات استراتيجية على مستوى الدولة، من أبحاث زراعية، وخدمات، وتمويل مصرفي، وهذه أصبحت شبه معطلة.

وبالتالي، فإن الخطوة هي مجرد إعادة تموضع للإنتاج الموجود، تنتقص من حجم الإنتاج نفسه، لأننا نحتاج إلى بنية تحتية جديدة وسلاسل إمداد جديدة، وهو ما يشكِّل خصمًا على البنية الإنتاجية الموجودة أساسًا، على سبيل المثال: إذا أردنا إعادة إنتاج بحري الصناعية في بورتسودان أو شندي، فإن ذلك سيكون على حساب الكُلفة الإجمالية لإعادة التموضع.

● الجنيه السوداني وما يحدث له من انهيار، إلى جانب معضلة التضخم الجامح، وتعطُّل الميزان التجاري، وتوقف الصادرات... كيف يمكن تفسير حديث المسؤولين عن صمود الجنيه، بالرغم من أن المؤشرات الاقتصادية توضِّح استمرار تراجع قيمته بصورة متواصلة؟ برأيك، هل فقد بنك السودان المركزي السيطرة على الكتلة النقدية، الأمر الذي أدى إلى انفلات سوق العملات؟

الحقيقةً، أن الإنسان السوداني والوطن من أكبر ضحايا الحرب، وهناك تقارير عديدة توضِّح وضع سعر الصرف في السودان، استنادًا إلى مسوحات التحويلات الخارجية أو عبر تطبيق «بنكك»، فقد بلغ سعر الصرف حين تم توحيده قبل الانقلاب حوالي 474 جنيهًا، وكان ذلك يمثل انجازًا استراتيجيًا مهمًا، إذ أصبح لسعر الصرف الرسمي قيمة حقيقية -لأول مرة- مع اختفاء سعر الصرف الموازي.

والاتجار بالنقد الأجنبي، والمضاربة، والاتجار بالسلع المدعومة عبر الحدود، خاصة المشتقات البترولية، تعتبر الأكبر بين الطفيلية الاقتصادية، والإنجاز الذي تحقق في عهد الحكومة الانتقالية لن يتم تحقيقه الآن، إلا بتوفير نقد أجنبي يستخدم في مكافحة المضاربة، وهذه المرحلة تحتاج على المدى القريب والمتوسط إلى غطاء من النقد الأجنبي.

أما على المدى البعيد، فعندما يتم توحيد سعر الصرف، سيزداد الإنتاج التصديري للقطاعات الإنتاجية، ومن ثم تتقلص الفجوة بين الصادرات والواردات، وربما في ظل وجود سياسة اقتصادية ناجحة، يمكن أن يتوفر فائض رأسمالي من النقد الأجنبي.

وفي ظل استمرار الحرب، لا يمكن أن يحدث أي نوع من الاستقرار النقدي، وادِّعاء المسؤولين بذلك هو ادّعاء غير صحيح، وهناك بيانات توضح ارتفاع قيمة العملات الأجنبية مقابل الجنيه إلى نحو 3500- 4000 جنيه.

أما فيما يتعلق بالتضخم، فإن الدولة تعمل «بتمويل العجز» باعتراف السلطات المالية نفسها، التي أقرت بأن التحصيل الضريبي انخفض بأكثر من 40%... وبالتالي، فإن كل مقومات تمويل الدولة، سواءً ما يتعلق بمرتبات الموظفين أو الخدمات، قد تدهورت بصورة كبيرة في ظل عدم وجود ملاءة مالية.

وأصبحت السياسة الاقتصادية مبنية على الحرب، بحيث باتت تعبئة الموارد تعتمد على التعدين، وهناك تقارير تشير إلى أن هذا القطاع أصبح أقرب إلى «صفقة مليشياوية» تدار بواسطة هذه المليشيات المختلفة، مع وجود تسرُّب كبير في الموارد -بحسب البيانات-.

إن إنتاج الذهب خلال عام 2025م تجاوز 70 طناً، بينما ورد في إحصاءات التجارة الخارجية نحو 15 طناً، أي أن هناك ما يقارب 55 طناً تقدَّر قيمتُها بنحو 6 مليارات دولار مفقودة من البيانات الرسمية.

وكذلك أصبحت هناك سلاسل لإدارة التهريب والإنتاج مرتبطة بالمجهود الحربي، سواءً لدى سلطة الأمر الواقع في بورتسودان أو السلطة الأخرى في نيالا، الأمر الذي جعل الاقتصاد اقتصاد حرب بامتياز.

أما محاولات الحكومة بحظر بعض الواردات أو تحديد سلع معينة، فهذه الخطوة ذرٌّ للرماد في العيون، لأن الظروف الموضوعية لا تسمح بأي نوع من الإجراءات التجميلية.

● تعرضتَ في حديثك للأثر الاقتصادي الناتج عن لجوء طرفي الحرب إلى استخدام «اقتصاد الحرب» والاعتماد على الموارد الأولية، مثل الذهب، في تمويل العمليات العسكرية بدلًا من توجيهها للتنمية، كما أشرتَ إلى تقرير «جيت آند هاوس»... فما تفاصيل هذا التقرير؟

التقرير أسهم فيه الباحث السوداني دكتور سليمان بلدو، أحد الباحثين في «جيت آند هاوس»، وهو تقرير مهم يتناول شبكات تصدير الذهب، كما يفسِّر التفاوت الكبير بين أرقام الإنتاج التي لم تجد طريقها إلى الحسابات الرسمية، سواءً في حسابات الصادرات أو الموازنة العامة، وهذا الأمر ليس مصادفة، بل يتم بصورة مخطط لها لأنه يرتبط باقتصاد الحرب الذي يتولى تمويل الحرب، وهي صناعة تتطلب إنفاقًا كبيرًا على المعدات الحربية وأمراء الحرب.

وللأسف، تم توظيف بعض المواطنين ضمن آلة الحرب، وهي مسألة مقصودة حتى وإن تم الادِّعاء بغير ذلك، ويوضح التقرير وجود دول بعينها ولإخفاء أثر سلاسل الإمداد المرتبطة بالتهريب، يتم تسجيل منشأ صادرات الذهب باعتباره صادرًا من تلك الدول وليس من السودان.

أعتقد أن مؤتمر برلين مهم، إذ نتج عنه تطور في موقف الكتلة المدنية الديمقراطية، والتوصُّل إلى مشروع ميثاق وطني، فإنه يمكن أن يمارس ضغوطًا على الرباعية والخماسية، بحيث تطالب الدول الرباعية بأن يكون لها تأثير في تصفية اقتصاد الحرب، ذلك لأن المسألة أصبحت تمثل عائقًا أمام عملية إيقاف الحرب، في ظل توافر الموارد ووجود وسائل تسهِّل تدفقها، مما يجعلها متاحة لطرفي الحرب، وهو يشكل حافزًا لاستمرارها والتمترس حول المواقف.

ومن هنا، فإن تصفية اقتصاد الحرب تُعدُّ واحدةً من وسائل تغيير الحوافز بالنسبة للطرفين.

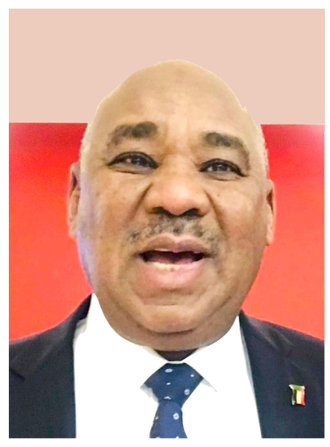

● حذرت سابقًا من أن استمرار الحرب سيدمر الدولة السودانية ككيان، فهل ما زالت هذه المخاوف قائمة بشأن تحوُّل السودان إلى دولة فاشلة اقتصاديًا، وتعتمد كليًا على الإغاثة الدولية لسنوات أو حتى لعقود قادمة؟ وهل لا تزال هذه الهواجس حاضرة لدى البروفيسور البدوي؟

دعني أولًا أستدعي بعض الأدبيات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وكيف استطاعت ألمانيا أن تنمو بصورة سريعة في سياق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، فقد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تنتعش بالرغم من أن الحرب كانت طاحنة وشهدت دمارًا كبيرًا، والسبب الرئيس لأنها لم تؤثر على القدرات البشرية الألمانية، وحتى حين سقطت النازية كان هناك قطاع واسع من القوى العاملة المدربة.

والشاهد، أن إعادة إعمار الطرق والبنية التحتية لا تستغرق فترات طويلة، لكن إعادة إنتاج الفاقد التربوي، واستعادة العمالة المهاجرة تمثل تحديًا كبيرًا، خاصة وأن هناك الآن هجرة إلى الدول الأفريقية، إضافة إلى الهجرة نحو الدول الأوروبية، لذلك، فإن خطورة الحرب الأهلية في السودان -وبهذه الصورة- تتمثل في استعادة رأس المال البشري والقوى المدربة التي ستحتاج إلى وقت طويل، وهو ما حدث -أيضًا- عقب الحرب السورية... وبالتالي، فإن الآثار الصحية، والتغذوية، والتسرُّب المدرسي، أخطر من الدمار الذي أصاب البنية التحتية، وستكون مصدر الإعاقة الرئيس لإعادة بناء الاقتصاد السوداني، بل وإعادة بناء السودان نفسه.

هناك ما يعرف بـ«المجاعة الصامتة»، بجانب التأثيرات البيولوجية، خاصة وأن مجاعة الأطفال دون سنِّ الخامسة تترك آثارًا خطيرة على تطور العقل للأطفال وهي تأخذ فترة للعلاج، وكذلك التكوين الجسدي للأطفال الذين يتعرَّضون لنقص الغذاء، وتدني التحصيل الدراسي، وهي عوامل تظهر في شكل قوة عمل أقل كفاءة، ونمو اقتصادي منخفض لسنوات طويلة.

أيضًا فقر عابر للأجيال، وعلى سبيل المثال، السودانيون الذين يمتلكون قدرة مالية عالية يرسلون أبناءهم للدراسة في الخارج، بينما غير القادرين ماديًا يصبح أبناؤهم ضمن جيل الفاقد التربوي وغير المؤهل، ما يؤدي إلى تكريس الفقر العابر للأجيال، وهذا بدوره يرسِّخ حالة من التفاوت الطبقي والتفاوت الجهوي والإثني، في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي والإقليمي تطورًا متسارعًا، خاصة في الدول الأفريقية.

وهناك إحصاءات تشير إلى أهمية تأثير التدخلات المرتبطة بما بعد الحروب في المجال الصحي، خاصة في جانب التغذية خلال المرحلة الأولى من الحرب، حيث أسهمت برامج التغذية في منع أكثر من 6 ملايين حالة وفاة بين الأطفال دون الخامسة، كما حالت دون وقوع نحو 980 ألف حالة ولادة متعثرة، إضافة إلى ذلك، أسهمت برامج التغذية في الحدِّ من نحو 27 مليون حالة تقزُّم بين الأطفال، و144 مليون حالة فقر دم بين الأمهات. إذًا، توزيع التدخلات التغذوية والتركيز عليها يحقق فوائد اقتصادية كبيرة للدول الخارجة من الحروب الأهلية، تقدّر بنحو 3 تريليونات دولار، فالفكرة تقوم على ضرورة التركيز العاجل على الأطفال والأمهات، عبر توفير مكملات غذائية وعلاجية، إلى جانب استعادة التعليم ولو بصورة مؤقتة.

وفي ظل وجود سلطة أمر واقع في بورتسودان وأخرى في نيالا، فإن من الضروري عدم ترك مبلغ مليار وخمسمائة مليون دولار -الذي تم التبرُّع به من قِبل شركاء السودان في برلين-، تحت تصرف أيٍّ من سلطتي الأمر الواقع، ويجب أن يكون هذا التمويل تحت إشراف أممي، يتيح المجال أمام الشباب السوداني عبر لجان الطوارئ والتكايا وغيرها من منظمات المجتمع المدني، لتوظيفه بصورة صحيحة، لأن إتاحة هذا المبلغ لأيٍّ من السلطتين لن يكون هنالك سيطرة عليه.

بالنسبة للتعليم، فإن استعادة العملية التعليمية -حتى إن كانت عبر مدارس افتراضية مؤقتة- هي مسألة مهمة، تتكامل مع غيرها وتهيئ المجال للتعامل مع المجاعة وآثارها بصورة أكثر إيجابية عقب وقف الحرب.

ومن هنا، أنتهز الفرصة لأحيّي مجموعة من الأطباء ووزراء الصحة في السودان الذين يعملون في مبادرة «الغذاء دواء»، والذين قدموا مقترحات للتدخُّل حتى في ظل استمرار الحرب، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للمجاعة، وأهمية هذه الجهود تتمثل في أنها تقلل من التأثيرات السلبية وتسرِّع من تعافي الاقتصاد وتعافي الإنسان وهو الأهم.

● ما يلي التعافي، تحدثت سابقًا عن الحاجة إلى ما بين 5 إلى 10 مليارات دولار كدعم عاجل لإنعاش الاقتصاد في ظل الأزمات العالمية الراهنة... فهل يمكن أن يكون هذا المبلغ كافيًا -الآن- بعد مرور ثلاث سنوات، وفي ظل التعقيدات الدولية الحالية؟ وما مدى واقعية استجابة المجتمع الدولي الآن؟

قبل الحرب، وصفت انقلاب 25 أكتوبر 2021م بأنه أكبر خيانة وطنية في تاريخ السودان، لأنه في ذلك الوقت كان الوضع مختلفًا، حيث كان السودان على أعتاب إعفاء ما بين 50 إلى 55 مليار دولار من ديونه البالغة 62 مليار دولار.

وقد تأسس مشروع الهيبك عام 1996م، واستفادت منه 35 دولة فقيرة، وكانت قيمة الديون التي تم إلغاؤها تعادل ثلثي الموارد التي أُتيحت لهذا المشروع، وكان سيحصل السودان على الثلث الآخر.

والاتفاق الذي وقعناه مع صندوق النقد الدولي، كان بمثابة العتبة التي بموجبها يتم تفعيل نادي باريس وإعفاء الديون. ومن ضمن شروط هذا الاتفاق أن يتم إحالة جميع الشركات الأمنية والعسكرية إلى وزارة المالية.

لكن للأسف، كانت هنالك أصوات احتجاج رافضة، بحجة أن الاتفاق يتضمن تعديل سعر الصرف و«روشتة» البنك الدولي.

وبالفعل كانت فرصة ذهبية وضاعت، لكن يجب الاستفادة من الاتفاق إذا قُدِّر ووقفت الحرب، وإذا أصبح هنالك برنامج استراتيجي واضح تتجاوز فيه القوى الديمقراطية الوطنية العموميات إلى مشروع تفصيلي يتعرّض للقضايا المهمة واستهداف الشباب ووضع مشروع لتشذيب الخدمة المدنية والعسكرية وغيره، ونحتاج لصندوق إعادة بناء الدولة، خاصة الخدمة المدنية، وهنالك إمكانية لتأهيل عدد كبير من الشباب والتحول الرقمي لإدارة الدولة، ومن ثم الانتقال من التقشف إلى النمو، ونحتاج مشروع نمو بمعدل 10% لمدة 20 عامًا.

وحتى يتم ذلك نحتاج لميثاق وطني وحكومة وحدة وطنية وانتخابات عقب الفترة الانتقالية لتحديد الأوزان، بشرط الالتزام بحكومة وحدة وطنية تنفذ برنامجًا، ويجب أن يكون هنالك محاسبة وتحديث الزراعة وتشبيكها بالقطاع اللوجستي والتصنيع، وحال أصبحت هناك سلطة ديمقراطية في السودان، وأصبح لديها مشروع واضح مستند لتحول استراتيجي في القطاع الزراعي والصناعي واللوجستي وتطوير البحر الأحمر سيكون هنالك رغبة كبيرة في الاستثمار في السودان.

وعلى الرغم من صعوبة التمويل الدولي -في الظروف الصعبة الحالية- إلا أن السودان لديه فرصة مواتية لجذب استثمارات على مستوى الإنتاج، وجذب تمويل من صناديق اجتماعية وطويل الأجل من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، لأننا في حاجة لصندوق ضمان اجتماعي يمكن أن يكون في شكل قرض طويل الأجل، وصندوق آخر لإعادة هيكلة الخدمة المدنية وتشذيب الخدمة المدنية وتطويرها، وإذا تم تقديم برنامج وأصبح جزءًا من مشروع وطني، أعتقد أن هنالك إمكانية.

اقتصاد الحرب حوَّل الذهب إلى «صفقة مليشياوية»؛ ٥٥ طناً مفقودة من السجلات الرسمية بقيمة ٦ مليارات دولار

في وقتٍ تنهش فيه الحرب جسد الدولة السودانية، مهدِّدةً بتفتيت ما تبقى من نسيجها الاقتصادي والاجتماعي، يبرز صوت الخبير

الصادرات أصبحت خارج نطاق السيطرة السودانية

الإنسان السوداني والوطن من أكبر ضحايا الحرب

من أقوالهم

التجربة السودانية الديمقراطية كانت فريدة في المنطقة من حيث الفصل بين السُّلطات والتنوع، ولكن جاء الانقلاب على الديمقراطية ليدمر المنجز السوداني، ويحوّل السودان إلى دولة فاشلة، حيث الاقتتال الداخلي، والتفتت، والفساد، والعنصرية، وجرائم الحرب.

من ندوة بعنوان: «الإسلام السياسي بين الدعوة والسلطة»

الإمام الصادق المهدي عليه الرضوان
القاهرة – يونيو 2015م

هل يُدفع السودان نحو حربٍ خارجية؟

الإسلاميون وسياسة الهروب إلى الحريق في ضوء التقديرات الدولية

مهدي داوود الخليفة

في لحظةٍ تختنق فيها الدولة السودانية تحت وطأة حرب داخلية مدمّرة، يتصاعد خطابٌ لا يكتفي بتبرير الكارثة، بل يسعى -بصورةٍ مقلقة- إلى توسيعها. هذا التحوُّل لا يمكن فصله عن نمطٍ سياسيٍّ راسخ لدى التيار المرتبط بالحركة الإسلامية في السودان: حين تضيق مساحات السيطرة داخليًا، يُفتح أفق التصعيد خارجيًا.

هذا التيار، الذي خبر السودانيون تجربته لثلاثة عقود، لم يتعامل مع الأزمات بوصفها تهديدًا ينبغي احتواؤه، بل كفرصٍ لإعادة إنتاج النفوذ. وحين تعجز أدواته الداخليّة عن فرض السيطرة، يصبح التصعيد الإقليمي خيارًا مغريًا -ولو على حساب استقرار الإقليم بأكمله-.

اليوم، تتكرّر المؤشرات ذاتُها: خطابٌ يلمّح إلى «حروبٍ بالوكالة»، ويهيّئ الرأي العام لفكرة أنّ الخروجَ من المأزق الداخلي قد يمر عبر توسيع دائرة الصراع. وهنا لا يعود السؤال إن كان ذلك ممكنًا، بل: مَنْ المستفيد من دفع السودان إلى حافة مواجهةٍ إقليمية؟

الجديد ليس في وجود التوترات، بل في محاولة توظيفها سياسيًا. فخطاب «الحرب بالوكالة» الذي يتردد في بعض المنابر لا يقف عند حدود التشخيص، بل يمهّد -بشكلٍ مباشر أو غير مباشر- لتوسيع دائرة الصراع. وفي هذا السياق، تتقاطع هذه السردية مع ما حذّرت منه تقارير دولية متعدّدة حول مخاطر «أقلمة» النزاع السوداني.

فقد نبّهت تقارير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) خلال الفترة 2023م–2025م، إلى أنّ استمرار الحرب دون تسوية سياسية شاملة يفتح الباب أمام تداخلات إقليمية متزايدة، قد تتطوّر تدريجيًا إلى صراع أوسع إذا ما جرى استثمارها سياسيًا بدلًا عن احتوائها. كما أشارت إحاطات الأمم المتحدة، وتقارير هيومن رايتس ووتش، إلى أنّ تعدد الفاعلين الخارجيين في النزاع السوداني يزيد من هشاشته، ويرفع من احتمالات امتداده عبر الحدود.

ضمن هذا الإطار، يصبح الدفع نحو توتير العلاقة بين مصر وإثيوبيا ليس مجرد احتمال نظري، بل أحد أخطر سيناريوهات «العدوى الإقليمية». فهاتان الدولتان تمثلان ثقلًا جيوسياسيًا حاسمًا في حوض النيل والقرن الأفريقي، وأي احتكاك بينهما لن يبقى محصورًا، بل قد يستدعي شبكة تحالفات معقّدة، تمتد إلى قوى إقليمية ودولية فاعلة.

التحليل الاستراتيجي -كما تعكسه تقديرات مراكز مثل: تشاتام هاوس (Chatham House) ومعهد الدراسات الأمنية (Institute for Security Studies)-، يشير إلى أن النزاعات في البيئات الهشّة غالبًا ما تُستثمر لإعادة رسم توازنات إقليمية، ليس عبر «مؤامرة مركزية» بالضرورة، بل من خلال تلاقي مصالح أطراف ترى في الفوضى فرصة. وفي هذا السياق، يصبح خطاب التصعيد أداةً قائمة بذاتها، حتى قبل أن يتحوّل إلى فعل عسكري.

ما يميّز الحالة السودانية أنّ هذا الخطاب يصدر عن تيارٍ يملك سابقة واضحة في تسييس الصراعات وتدويلها. وهنا، لا يعود الحديث عن تحليلٍ نظري، بل عن نمطٍ سياسي مُجرَّب. فالدفع نحو توسيع الصراع يخدم -في المقام الأول- أولئك الذين يسعون لتحويل الأنظار عن جوهر الأزمة الداخلية: حربٌ بلا أفق، وسلطة بلا مشروع، ودولة تتآكل من أطرافها.

وفي مقابل هذا الخطاب، تكشف قراءة الواقع العسكري عن مفارقة صارخة: السودان، المنهك بجبهات مفتوحة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، يُدفع -خطابيًا- نحو التفكير في جبهةٍ خارجية. هذا التناقض بين الإمكانات والطرح، لا يمكن تفسيره بمنطق الدولة، بل بمنطق البقاء السياسي.

في هذا السياق، تكتسب رؤية الإمام الصادق المهدي بعدًا استراتيجيًا عميقًا. فقد حذّر من أي انزلاق نحو مواجهة مع إثيوبيا، مستندًا إلى قراءة دقيقة للجغرافيا السياسية. فطبيعة إثيوبيا الجبلية تمنحها أفضلية دفاعية واضحة، في مقابل انكشاف العمق السوداني، بما يضمه من منشآت حيوية مثل خزان الروصيرص، وخزان خشم القربة، ومشروعات الجزيرة والرهد.

وقد لخّص الإمام هذا الاختلال بعبارةٍ شعبيةٍ بالغة الدقة:

«إثيوبيا تقابلنا بظهرها ونحن نقابلها ببطننا»، وهي صورة تختزل هشاشة الموقف السوداني في حال الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

ورغم قتامة المشهد، لا يزال باب التهدئة قائمًا إذا توفرت الإرادة السياسية. غير أنّ هذا المسار يتطلب تحييد خطاب التصعيد لا تغذيته، كما يستدعي دورًا أكثر فاعلية للمؤسسات الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، لإعادة تفعيل آليات الوساطة ومنع انزلاق التوترات إلى صراعات مفتوحة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدور المصري. فالدبلوماسية المصرية، بما راكمته من خبرة تاريخية، تدرك أنّ الانجرار إلى صراعٍ واسع في هذا التوقيت لن يخدم الاستقرار، بل سيمنح قوى الفوضى مساحة أوسع للمناورة. إنّ الحفاظ على التوازن الإقليمي اليوم ليس خيارًا تكتيكيًا، بل ضرورة استراتيجية تمس أمن المنطقة بأسرها.

إنّ ما تسعى إليه بعض دوائر الإسلاميين لا يقتصر على إدارة الصراع، بل يتجاوز ذلك إلى إعادة تشكيله ليصبح صراعًا إقليميًا مفتوحًا، تُستدعى فيه كل التناقضات، في محاولة لإعادة التموضع داخل المشهد. إنها سياسة يمكن توصيفها بـ«الهروب إلى الحريق»: حين يعجز الفاعل عن إطفاء النار في الداخل، يسعى إلى إشعالها في الخارج.

غير أنّ هذه المغامرة بالغة الخطورة، ليس على السودان وحده، بل على الإقليم بأسره.

الخلاصة التي تتقاطع حولها التقارير الدولية والتقديرات الاستراتيجية واضحة: الخطر لا يكمن فقط في وجود النزاع، بل في تحويله إلى منصة لإعادة تشكيل الإقليم عبر التصعيد. وهنا تحديدًا، تتقاطع هذه القراءة مع سلوك التيار الإسلامي السوداني، الذي يبدو -مرة أخرى- مستعدًا للرهان على الحريق.

لكن السودان اليوم بحاجةٍ إلى العكس تمامًا:
إلى تبريد الجبهات لا إشعالها،
إلى إغلاق منافذ الحرب لا فتحها،
إلى سياسةٍ تعيد بناء الدولة بدل المغامرة بما تبقى منها.

فالتاريخ علّم السودانيين درسًا قاسيًا:
الأوطان لا تُحمى بالشعارات، ولا تُدار بالعنتريات،
بل تُنقذ حين ينتصر صوت العقل على ضجيج المغامرة.

معارضة جهود وقف الحرب في السودان

تعدُّد الدوافع ووحدة المأساة (١ ــ ٢)

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

(1)

مدخل: تعقيدات أسئلة الحرب والسلام في السودان

في لحظات الحروب الكبرى، لا يكون المشهد من الوهلة الأولى بسيطًا، فهناك مَنْ يطالب بوقف النار لإنقاذ ما تبقى من وطن، وهناك مَنْ يرفض هذا النداء نفسه باسم العدالة أو السياسة أو المصلحة أو حتى الألم، وبين هذه وتلك، تتشكّل منطقة رمادية مربكة تجعل من سؤال السلام أكثر تعقيدًا من سؤال الحرب نفسها.

في الحالة السودانية، تتخذ هذه المفارقة شكلًا أكثر حدّة، حين نجد أصواتًا خرجت من قلب المأساة، ووصلت إلى فضاءات آمنة في الخارج، لكنها تقف -بصورة أو بأخرى- في مواجهة الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء النزاع. وهنا لا يعود السؤال بسيطًا: هل نحن أمام اختلاف في الرأي حول طريق السلام؟ أم أمام تداخل معقّد بين الذاكرة، والمصلحة، والانتماء، والخوف من المستقبل؟ هذه الأسئلة تتجسّد بوضوح في سياق مؤتمر برلين، الذي لم يكن مجرّد اجتماع دولي تقليدي، بل لحظة كاشفة أعادت ترتيب المشهد: مَنْ يساند إنهاء الحرب فعلًا؟ ومَنْ يضع شروطًا تجعل إنهاءها مستحيلًا؟ ولماذا تتعدّد الأصوات الرافضة للسلام على الرغم من وحدة الكارثة التي يعيشها السودانيون داخل البلاد وخارجها؟

من هنا تنطلق هذه القراءة، ليس لتبسيط المشهد، بل لتفكيك طبقاته المتداخلة، وفهم كيف يمكن لمأساة واحدة أن تنتج مواقف متناقضة، وكيف يمكن للنجاة من الحرب أن تتحول -بشكل غير متوقع- إلى سبب من أسباب استمرارها.

(2)

مفارقة احتجاجات برلين: حين يعارض الناجون إيقاف الحرب

في مشهد يختزل تعقيدات الأزمة السودانية، برزت في برلين مفارقة لافتة: بعض الذين نجوا من ويلات الحرب، وتمكنوا من الوصول إلى أوروبا طلبًا للأمان، أصبحوا ضمن الأصوات المعارضة لجهود وقف النزاع.

وتتعمق هذه المفارقة حين نعلم أن كثيرًا من أسر هؤلاء لا تزال عالقة داخل السودان أو في معسكرات النزوح، تواجه يوميًا نقص الغذاء والدواء والتعليم والأمان. فبدلًا من أن تتحوَّل تجربة النجاة إلى دافع للانتصار للسلام، شهدت العاصمة الألمانية احتجاجات حاولت التشويش على مؤتمر كان هدفه الأساسي تعزيز الاستجابة الإنسانية وفتح ممرات آمنة للمدنيين وحشد الدعم الدولي للمتضررين.

(3)

القوى السودانية المشاركة: تنوُّع مدني يبحث عن مساحة للسلام

تميَّز مؤتمر برلين بمشاركة طيف واسع من القوى السودانية ذات الخلفيات السياسية والمدنية والمهنية المتعددة، وهو ما منح المؤتمر قدرًا من التوازن وأعاد إبراز الحضور المدني في المشهد السوداني بعد أن طغت عليه الاستقطابات العسكرية. فقد ضمَّت المشاركة شخصيات وقوى تنتمي إلى تيارات سياسية مختلفة، إلى جانب ممثلين عن منظمات مجتمع مدني، ومبادرات إنسانية، وتجمعات مهنية وحقوقية، وشخصيات أكاديمية ومستقلة، اجتمع معظمها حول قاسم مشترك يتمثّل في أولوية وقف الحرب وحماية المدنيين واستعادة المسار السياسي المدني.

وعلى الرغم من التباينات الفكرية والسياسية بين هذه المكونات، فإن أهمية مشاركتها تكمن في أنها عكست إدراكًا متزايدًا بأن استمرار الحرب يهدد وجود الدولة السودانية نفسها، وأن أية تسوية مستقبلية لن تكون قابلة للاستدامة ما لم تستند إلى قاعدة مدنية واسعة تتجاوز الاصطفافات التقليدية. كما أن هذا التنوع أرسل رسالة مهمة للمجتمع الدولي مفادها أن السودان لا يزال يمتلك قوى مدنية قادرة -بالرغم من الانقسام والظروف القاسية- على إنتاج خطاب سياسي يتجاوز منطق الحرب، ويبحث عن أرضية مشتركة لإنقاذ البلاد من الانهيار الكامل.

(4)

تعدد الدوافع: أربع فئات ترفض المسار نفسه

لفهم هذه الظاهرة، لا يكفي النظر إلى المعارضة باعتبارها موقفًا واحدًا؛ إذ تقف وراءها دوافع متباينة يمكن تصنيفها ضمن أربع فئات رئيسة:

الفئة الأولى، تضم الموالين للنظام السابق أو المرتبطين بخياراته السياسية، والذين ينظرون بعين الريبة إلى أي مسار يعزز دور القوى المدنية أو يعيد تشكيل المشهد السياسي بعيدًا عن نفوذهم التقليدي.

أما الفئة الثانية، فتتكون من المتضررين مباشرة من انتهاكات قوات الدعم السريع، حيث تدفعهم جراح الحرب والرغبة في الإنصاف إلى رفض أية دعوات لوقف القتال قبل تحقيق العدالة أو الحسم الكامل.

وتتمثل الفئة الثالثة، في بعض المنتمين إلى الحركات المسلحة أو المرتبطين ببنى الصراع، ممن تتقاطع مصالحهم السياسية أو الاقتصادية مع استمرار الحرب أو إطالة أمدها.

في حين تضم الفئة الرابعة مجموعات تنخرط في معارضة جهود السلام بدوافع هشة أو نتيجة تضليل إعلامي أو تعبئة عاطفية، وأحيانًا مقابل مكاسب ظرفية، وغالبًا ما تتحرَّك ضمن تأثير الفئات الأخرى.

يتبع

هل تنجح إعادة تشكيل مركز القرار السياسي العسكري لدى طرفي الحرب في حل معضلة السودان أم ندخل مرحلة التطبيع مع الحرب؟ (١ ــ ٢)

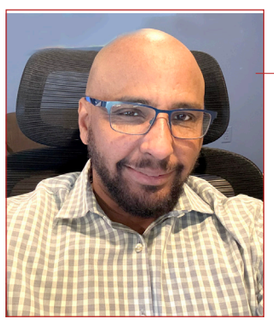

أبو هريرة زين العابدين عبد الحليم

زورق الحقيقة

دخلت «كريهة» السودان، خريفها الرابع وما زالت دماء السودانيين تسيل، ولا بصيص أمل لوقفها وجلب الاستقرار والسلام. ففي حالة فشل آخر مبادرة جادة (مبادرة الرباعية)، فربما ينسى العالم حرب السودان كما نسي العالم حرب الصومال. فما هي الخيارات؟

هل يمكن أن يشمل أحد هذه الخيارات تغييرًا في قيادة المؤسسة العسكرية السياسية لدى طرفي الصراع، أي إعادة تشكيل مركز القرار السياسي والعسكري، كجزء من مخرج واقعي من الأزمة؟

لنعتبر ذلك من اللا مُفكر فيه، سوف أحاول تفكيك ذلك، وقراءة السيناريوهات الممكنة.

أولًا: لماذا وصلت الحرب إلى هذا المدى؟ ولفهم الخيارات، يجب أولًا فهم طبيعة مآزق الأزمة.

1. انقسام مؤسسي داخل الدولة:

الحرب ليست صراعًا عسكريًا فقط، لكنها انفجار لتراكمات طويلة من: ازدواجية السلطة، وتعدد مراكز القوة السياسية والاقتصادية، وغياب مشروع وطني جامع وعقد اجتماعي، وممارسات نظام البشير في تكوين ميليشيات وتناسلها أو التحالف معها وقياداتها في إطار الزبائنية العشائرية القبلية داخل النظام نفسه وفي تحالفاته المسمومة التكتيكية التي تجرَّع سمها وقُتل السودانيون بما تبقى منه، فعلاج السم ببلسم مضاد من وصفته -كخيار مضاد- ربما يكون بداية حلٍّ في حالة استحالة الحلول الأخرى.

2. غياب قيادة سياسية موحَّدة:

القوى المدنية -نفسها- تعاني من انقسامات عميقة، ما جعلها عاجزة عن فرض رؤية موحَّدة أو تشكيل كتلة ضغط فعَّالة، وانقسامها بين معسكري الحرب.

3. تدخُّلات إقليمية ودولية وطموح قيادي:

تعدد اللاعبين الخارجيين -كلٌّ بدوافعه ومصالحه-، جعل الحرب أكثر تعقيدًا، وأضعف فرص الحل السريع. وقد سمعنا تصريحات روبيو وزير الخارجية الأمريكي حول التدخلات والدعم العسكري واللوجستي من دول بعينها، أسهم ويسهم في تطويل أمد الحرب. أيضًا لا ننسى الطموح البرهاني في أن يظل رئيسًا، وأيضًا طموح الطرف الآخر (حميدتي) في أن يكون رئيسًا. أعتقد أن هذا أحد أهم أسباب الحرب، لأن طبيعة الشمولية العسكرية -المتملِّشة- حزبيًا وقبليًا لا تقبل الشراكة، فكان لا بدَّ أن يحاول كلُّ واحد التخلص من الآخر، على الرغم من العهد القديم والصداقة «ذهبت لحميدتي في نمرة 2 وقلت له لازم تكون معي أو سوف لا أقبل أن أكون رئيسًا لمجلس السيادة» وأتى به ومشياها خطىً وعيَّنه نائبًا على الرغم من حديث البعض أنه لا يوجد نائب عسكري في الوثيقة الدستورية، ولكن -وقتها- كان يخاف من سادته الذين يساندوه الآن وانقلبا سويًا على الحكم المدني الانتقالي وبعدها حدثت بينهم الفتنة الكبرى وأدخلا البلد في كفٍّ عفريت.

4. انهيار مؤسسات الدولة:

مع استمرار الحرب، تراجعت قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وتفكَّكت شبكات الإدارة، ما جعل أي حلٍّ سياسي أكثر صعوبة.

ثانيًا: هل يمكن أن ينسى العالم حرب السودان؟

العالم اليوم يعيش حالة إرهاق من تعدد الأزمات: أوكرانيا، غزة، وإيران، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية العالمية. ومع مرور الوقت، يصبح من الصعب الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بملف واحد مثل ملف السودان.

تجربة الصومال مثال واضح، حرب بدأت كأزمة سياسية داخلية، ثم تحوَّلت إلى صراع أهلي طويل، ثم إلى ملف منسي لعقود.

إذا فشلت مبادرة الرباعية، فإن خطر التطبيع مع الحرب يصبح حقيقياً، أي أن يتحول النزاع إلى واقع دائم، وتصبح البلاد ساحة مفتوحة للميليشيات، والتهريب، والتدخلات الخارجية، كما حدث في لبنان أيضًا لفترة، أو سيناريو ليبيا ووجود أكثر من نظام وحكومة داخل إقليم الدولة الواحد. فقد أقامت تأسيس حكومة أخرى تسيطر على الغرب.

يتبع

خطاب الكراهية... رصاص الحروب المعنوي (١)

الزبير محمد علي

«تعليم وتزكية»

في ظل الأزمات والحروب، تبرز ظواهر اجتماعية قد تكون أخطر من الرصاص نفسه، وعلى رأسها «خطاب الكراهية». هذا الداء الذي يتسلَّل عبر الشاشات ليفتك بالنسيج الاجتماعي، متخذًا من: السخرية، والتخوين، ونشر الشائعات، والاصطفاف القبلي رداءً له. فكيف نظر الإسلام إلى هذه الظاهرة؟ وكيف وضع لها كوابح أخلاقية تحفظ كرامة الإنسان؟

وحدة الأصل والتكريم الإلهي

يؤكد الإسلام -في منطلقاته الأولى- على وحدة الأصل الإنساني؛ فكل الناس من أب واحد وأم واحدة، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ). لذا، فإن أي تفاضل يُبنى على اللون أو القبيلة أو الجهة هو هدم لهذا المبدأ القرآني. إن التكريم الإلهي شمل «بني آدم» قاطبة، مما يجعل من الكراهية على أساس العرق أو الجغرافيا خروجًا عن الفطرة السليمة.

نهج الأنبياء في مواجهة الإساءة

لم يكن الأنبياء -عليهم السلام- بمنأى عن خطابات الكراهية؛ فقد وُصفوا بالسحر والجنون والكذب والكهانة، وسخرت منهم أقوامُهم، لكن العبرة كانت في «الرد». لم ينجرف الرسل خلف أخلاق خصومهم، بل ظلوا متمسكين بالحكمة. فهذا نوح عليه السلام يقول: (أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)، وهذا نبينا محمد ﷺ يمسح الدم عن وجهه في أحد وهو يقول: «رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون».

أخلاق القتال وضوابط الخلاف

حتى في ذروة الصراع والقتال، لم يفتح الإسلام الباب للكراهية المطلقة. فالقتال شُرع لرفع الظلم لا للتشفي، والرسول ﷺ نهى عن تمني لقاء العدو ولكن الصبر إذا كان القتال حتميًا، وأمر بالالتزام بأخلاق الفرسان: لا قتل للشيوخ أو النساء أو العُزَّل، ولا إجهازًا على جريح، ولا تمثيل بجثة. فإذا كان هذا هو الأدب مع العدو المحارب، فكيف بأبناء الدين الواحد والوطن والواحد؟

إن خطاب الكراهية ينافي كمال الإيمان، فقد قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». إن محاربة هذا الخطاب ليست ترفًا فكريًا، بل هي ضرورة وطنية ودينية لحماية الوطن من التفكك وصناعة دول ضعيفة يسهل ابتلاع مواردها.

يتبع

«مشرع الحلم الفسيح» تحتفي بقاسم أبو زيد وتجربته الخالدة مع مصطفى سيد أحمد

صوت الأمة- عبد الله حسن

نظّمت منصة «مشرع الحلم الفسيح» عبر تطبيق Clubhouse، مساحة ثقافية وفنية احتفاءً بتجربة الشاعر قاسم أبو زيد وعلاقته الإبداعية الخالدة مع الفنان الراحل مصطفى سيد أحمد، وسط مشاركة واسعة من رموز الثقافة والموسيقى والشعر السوداني.

وشهدت المنصة حضور عدد من الأسماء البارزة، بينهم الموسيقار يوسف الموصلي، والشاعر أزهري محمد علي، إلى جانب الفنانين علاء الدين سنهوري، وأبو بكر سيد أحمد، والشاعر نصر الله عطا، وعدد من المهتمين بالشأن الثقافي والفني.

وعلى الرغم من غياب الشاعر قاسم أبو زيد عن المشاركة المباشرة بسبب مشكلات تقنية متعلقة بالاتصال، إلا أن المتحدثين استطاعوا تقديم قراءة واسعة لتجربته الشعرية والإنسانية، خاصة أعماله التي ارتبطت بصوت مصطفى سيد أحمد وشكلت جزءًا مهمًا من الذاكرة الفنية السودانية.

أدارت المنصة مؤسسة منصات مشرع الحلم الفسيح مها البدوي، التي نجحت في إدارة الحوار وإثراء الفعالية، حيث قادت النقاش بين الضيوف وقدمت محاور تناولت أثر تجربة قاسم أبو زيد على الأغنية السودانية وعلاقته الفنية العميقة بمصطفى سيد أحمد.

وأكد المتحدثون أن تجربة الشاعر قاسم أبو زيد مع مصطفى سيد أحمد، شكلت مشروعًا ثقافيًا وإنسانيًا متكاملًا، أسهم في إعادة صياغة الأغنية السودانية الحديثة عبر نصوص حملت الهمَّ الإنساني والوطني بلغة شعرية مختلفة.

نجوم السودان يشاركون محمد رمضان بطولة فيلم «أسد»

صوت الأمة- عبد الله حسن

يسجل الفنانون السودانيون حضورًا لافتًا في فيلم «أسد»، إلى جانب النجم محمد رمضان، في عمل تاريخي ضخم يعيد تقديم قضايا العبودية والحرية داخل إطار درامي وإنساني.

وتبرز الفنانة السودانية إسلام مبارك كواحدة من أبرز الأسماء المشاركة في الفيلم، حيث وصفت التجربة بأنها نقطة تحوُّل كبيرة في حياتها الفنية والإنسانية. وقالت إن مشاركتها جاءت بعد فترة قاسية عاشتها بسبب الحرب في السودان، مؤكدة أن العمل أعاد إليها الشغف بالفن ومنحها حالة من التعافي النفسي التدريجي.

وأضافت أن أجواء التصوير والعلاقة مع فريق العمل، ساعدتها على تجاوز الكثير من الضغوط الإنسانية التي كانت تحملها، مشيرة إلى أنها دخلت الفيلم وهي مثقلة بآثار الحرب ومعاناة أهلها، لكنها شعرت مع الوقت بأن الفن قادر على منح الإنسان فرصة جديدة للحياة والأمل.

كما تشارك الفنانة السودانية إيمان يوسف ضمن أبطال الفيلم، حيث أكدت أن «أسد» لا يقدم قصة محلية فقط، بل يناقش قضية تمس المنطقة العربية بأكملها، خاصة في ما يتعلّق بالقهر والتمييز والبحث عن الحرية.

وأوضحت إيمان يوسف، أن العمل جمع ممثلين من عدة دول عربية، من بينها السودان ولبنان وفلسطين، معتبرة أن هذا التنوع منح الفيلم طابعًا إنسانيًا وثقافيًا مختلفًا. كما أشارت إلى أن الشخصية التي تقدمها شكّلت تحديًا كبيرًا بالنسبة لها، لأنها تختلف عنها تمامًا من حيث العمر والشكل والتفاصيل النفسية، مؤكدة أن أكثر

ما يجذبها في التمثيل هو خوض تجارب جديدة والخروج من الشخصيات التقليدية.

ويعد ظهور الفنانين السودانيين في «أسد»، خطوة مهمة تعكس اتّساع حضور الدراما السودانية داخل الإنتاجات العربية الكبرى، خاصة مع مشاركة أسماء سودانية في عمل يحمل إنتاجًا ضخمًا وإخراجًا للمخرج محمد دياب.

وتدور أحداث الفيلم حول عبد شاب يتمرَّد على واقعه القاسي، قبل أن تقوده قصة حبٍّ إلى مواجهة مع الطبقة الحاكمة، في رحلة تتحوَّل تدريجيًا إلى ثورة ضد القهر والتمييز.

ومن المقرر عرض الفيلم في دور السينما داخل مصر يوم 14 مايو، قبل انطلاقه في صالات العرض بمختلف أنحاء الوطن العربي يوم 21 مايو.

«رسائل حب إلى السودان»...

عبير إبراهيم تعيد كتابة الذاكرة السودانية

صوت الأمة- متابعات

في لحظة ثقافية فارقة، أعلنت الكاتبة والمخرجة الأمريكية السودانية الأصل عبير إبراهيم، إطلاق كتابها الجديد «رسائل حب إلى السودان» من مدينة جنيف، في عمل يوثّق ملامح البلاد عبر عيون أبنائها، ويقدِّم سردًا بصريًا وإنسانيًا يتجاوز الصور النمطية التي ظلت تلاحق السودان لعقود طويلة.

الكتاب، الذي وُصف بأنه الأول من نوعه، لا يكتفي بعرض صور فوتوغرافية، بل يمثل مشروعًا توثيقيًا متكاملًا استمر لأكثر من عشر سنوات من العمل الميداني في مختلف أنحاء السودان، حيث يجمع أكثر من 200 صورة تعكس تنوعًا ثقافيًا وإنسانيًا يمتد عبر نحو 500 مجموعة عرقية، ويستند إلى تاريخ حضاري عميق يمتد لأكثر من 7000 عام.

توثيق في زمن الانهيار

يأتي إطلاق الكتاب في وقت حرج تمر به البلاد، مع دخول السودان عامه الرابع من الحرب، في ظل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. فقد أدى الصراع إلى نزوح ما يقارب 14 مليون شخص، إلى جانب تدمير واسع للبنية التحتية، بما في ذلك المواقع الثقافية والتراثية التي تتلاشى تدريجيًا.

في هذا السياق، لا يبدو الكتاب مجرَّد مشروع فني، بل محاولة لإنقاذ الذاكرة من الضياع، وتوثيقًا لما يمكن توثيقه قبل أن تختفي ملامحه تحت وطأة الحرب.

تنتمي عبير إبراهيم إلى خلفية مهنية في مجال الاقتصاد والتنمية، حيث نشأت في الولايات المتحدة داخل عائلة مهتمة بالتاريخ، وكان جدها من أوائل مَنْ أسسوا مكتبة وطنية في شرق السودان. هذا الإرث الثقافي لعب دورًا مهمًا في تشكيل وعيها المبكِّر بأهمية التوثيق.

في عام 2019م، عادت إلى السودان للعمل مع اليونيسف، في فترة اتسمت بالأمل عقب سقوط نظام عمر البشير. حينها، بدأت رحلتها الفعلية في استكشاف البلاد، متنقلة بين ولاياتها الثماني عشرة، حيث اكتشفت تنوعًا مذهلًا ظل بعيدًا عن السرد الرسمي.

تقول إبراهيم، إن كثيرًا من السودانيين أنفسهم لا يعرفون سوى القليل عن بلادهم، خاصة أولئك الذين نشأوا في العاصمة الخرطوم، التي تصفها بـ«الفقاعة». ومن خلال رحلاتها، اصطدمت بواقع مختلف تمامًا، ملئ بالتنوع الجغرافي والثقافي.

من دارفور إلى كسلا، ومن كردفان إلى شمال السودان، وثّقت قصص الناس، واكتشفت تفاصيل مدهشة، مثل الشلالات في جبل مرة، وممالك تاريخية كـ«تاجالي»، إلى جانب الإرث النوبي العريق.

الحكاية السودانية: ذاكرة شفوية

واحدة من أبرز ملاحظات إبراهيم كانت اعتماد السودانيين على التاريخ الشفوي، حيث تنتقل القصص عبر الأجيال دون تدوين. خلال رحلاتها، كانت تُستقبل في المنازل، وتُدعى لشرب الشاي، وهناك تبدأ الحكايات.

وتقول إن السودانيين يمتلكون شغفًا كبيرًا بالسرد، وغالبًا ما يقودها شخص إلى آخر، أو يفتح ألبوم صور قديم، في مشهد يعكس عمق الترابط الاجتماعي والكرم الذي يميز المجتمع السوداني.

مع اندلاع الحرب في 2023م، انتقلت إبراهيم إلى جنيف، حيث بدأت تلاحظ كيف يُنظر إلى السودان من الخارج. كثير من المسؤولين ورجال الأعمال كانوا يتحدَّثون عن «سودان الأمس» بحنين، بينما يجهل الجيل الجديد تاريخه.

هذا التناقض دفعها لاتخاذ قرار بجمع كلِّ ما وثّقته في كتاب واحد، ليكون بمثابة جسر بين الماضي والحاضر، وبين الداخل والخارج.

مشروع يتحدى السرديات السائدة

«رسائل حب إلى السودان»، محاولة لإعادة تعريف السودان في الوعي العالمي. فهو يسلِّط الضوء على بلد غني بالحضارة، يضم عددًا من الأهرامات يفوق ما هو موجود في مصر، وكان حتى عام 2011م أكبر دولة في أفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال السودان غائبًا عن المناهج الدراسية العالمية، بل وحتى المحلية، حيث تهيمن سرديات محدودة على التاريخ، وهو ما تسعى إبراهيم لتغييره.

من خلال تجربتها، تطرح إبراهيم رؤية أعمق لمفهوم إعادة الإعمار، مؤكدة أن الثقافة يجب أن تُعامل كبنية تحتية أساسية، لا كقطاع ثانوي. فكلما طال أمد الحرب، زادت كُلفة استعادة ما فُقد من تراث وهُوية.

شهد حفل إطلاق الكتاب حضورًا واسعًا من أبناء الجالية السودانية في المهجر، إلى جانب دبلوماسيين ومسؤولين، ما يعكس الاهتمام المتزايد بإعادة تقديم السودان بصورة مختلفة.

مخرج سوداني يحصد منحة «المورد» عن فيلم «إلى أين أنتمي؟»

صوت الأمة - عبدالله

فاز المخرج الشاب إبراهيم «سنوبي» بمنحة «المورد» لدعم المشاريع السينمائية عن مشروع فيلمه الوثائقي الجديد «إلى أين أنتمي؟»، وذلك ضمن قائمة ضمت خمسة مشاريع مختارة من السودان وسوريا وفلسطين والجزائر ومصر.

واختارت لجنة تحكيم السينما المشاريع الفائزة لهذا العام بعد منافسة بين عدد من الأعمال العربية المستقلة، حيث ركزت الاختيارات على المشاريع ذات البعد الإنساني والرؤى الإبداعية الجديدة في مجالي السينما الوثائقية والروائية.

ويشكل هذا الفوز خطوة جديدة في المسيرة الفنية لسنوبي، خاصة أن فيلمه «إلى أين أنتمي؟» يتناول قضايا الهوية والانتماء من منظور إنساني وشخصي، عبر معالجة وثائقية تسلط الضوء على أسئلة الواقع والهجرة والبحث عن الذات.

وتُعد منحة «المورد» من أبرز المبادرات العربية الداعمة لصنّاع الأفلام والفنانين الشباب، إذ توفر دعماً إنتاجياً وتطويرياً للمشاريع السينمائية المستقلة، بهدف تعزيز الأصوات الجديدة وتمكينها من الوصول إلى مراحل الإنتاج والعرض.

ويحظى إبراهيم «سنوبي» بحضور متصاعد وسط المهتمين بالسينما البديلة والأفلام الوثائقية، حيث يسعى من خلال أعماله إلى تقديم تجارب إنسانية وقضايا اجتماعية بلغة بصرية معاصرة.

دراسة تحذر.. الثقة المفرطة بالذكاء الاصطناعي تضعف التفكير والتحليل

متابعات - صوت الأمة

حذرت دراسة حديثة أُجريت في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا أن الثقة المفرطة في الذكاء الاصطناعي قد تجعل الأفراد أكثر عرضة لما يُعرف بـ«الاستسلام المعرفي»، أي الاعتماد على إجابات الأنظمة الذكية دون ممارسة تفكير كافٍ.

ورغم أن هذه السلوكيات قد تُحسّن دقة المستخدمين عندما تكون إجابات النظام صحيحة، لكنها تؤدي في المقابل إلى تراجع الأداء بشكل ملحوظ عند وقوع أخطاء في الخوارزميات، وفق موقع PsyPost.

تقليدياً، قسّم علماء النفس الإدراك البشري إلى نظامين: الأول يعتمد على الاستجابات السريعة التلقائية المدفوعة بالغريزة والعاطفة، بينما يرتبط الثاني بالتفكير المتأني وحل المشكلات المعقدة.

لكن الباحثين يشيرون إلى أن انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي أضاف بُعداً جديداً لا يندرج بالكامل ضمن هذا النموذج، إذ أصبح كثير من الأفراد يفوضون عمليات التفكير لبرامج خارجية في مجالات متعددة، من كتابة الرسائل إلى اتخاذ قرارات معقدة.

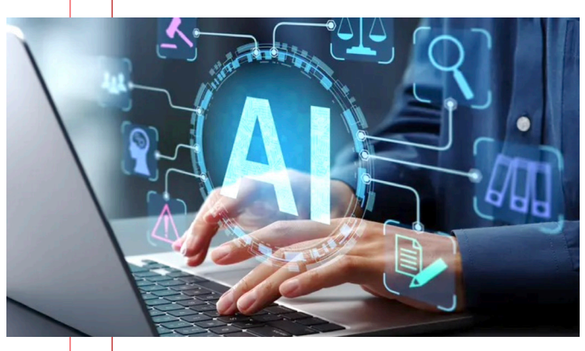

رابطة الدوري الرواندي تقرر منح كأسين بسبب مشاركة القمة السودانية

متابعات ـ صوت الأمة

أعلنت رابطة الدوري الرواندي الممتاز أنه سيتم منح كأسين خلال منافسات دوري «BK Pro League» لموسم 2026/2025، وذلك وفقاً لما تم الاتفاق عليه مسبقاً خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي جمع الاتحاد الرواندي لكرة القدم (FERWAFA) ورابطة الدوري بشأن مشاركة الأندية السودانية في المسابقة.

وأوضحت الرابطة أن النادي السوداني الذي ينهي الموسم في صدارة الترتيب سيُتوج بلقب بطل دوري «BK Pro League» لموسم 2026/2025، لكنه لن يكون مؤهلاً للحصول على الجوائز المالية المخصصة للأندية صاحبة المراكز المتقدمة.

وأضافت أن النادي الرواندي الأعلى ترتيباً في جدول الدوري سيحصل على لقب البطل الوطني، إلى جانب تمثيل رواندا في بطولة دوري أبطال أفريقيا (CAF) لموسم 2027/2026.

كما أشارت الرابطة إلى أنه في حال تتويج النادي الرواندي المتصدر أيضاً بلقب كأس السلام (Peace Cup)، فإن بطاقة التأهل إلى كأس الكونفيدرالية الأفريقية ستُمنح للنادي الرواندي الذي يليه في ترتيب الدوري، وذلك استناداً إلى لوائح مسابقات الاتحاد الرواندي لكرة القدم.

وأكدت رابطة الدوري الرواندي الممتاز أن مشاركة الأندية الضيفة أسهمت في رفع مستوى التنافسية والجودة الفنية للدوري، معربةً عن تقديرها للأندية الأعضاء والجماهير الرياضية على حسن استقبالها ودعمها للفرق المشاركة.

وجددت الرابطة التزامها بمبادئ الشفافية والاحترافية في إدارة وتنظيم مسابقاتها المختلفة.

الاتحاد السوداني يصدر حزمة قرارات تنظيمية للنخبة والتأهيلي

صوت الأمة ـ عبد الله حسن

أصدرت لجنة المسابقات بالاتحاد السوداني لكرة القدم عدداً من القرارات والتنويهات الخاصة بمنافسات دوري النخبة والمرحلة الأخيرة للدوري التأهيلي، وذلك في إطار الترتيبات التنظيمية لختام الموسم الرياضي بصورة مثالية.

ووجّهت اللجنة أندية دوري النخبة بضرورة استكمال تسمية الأجهزة الفنية والإدارية والطبية وإدراج بياناتها عبر نظام «فيفا كونكت»، مع إرفاق المستندات المطلوبة، أبرزها إثبات الهوية، جواز السفر، عقود العمل والشهادات المهنية.

كما طالبت أندية المرحلة الأخيرة للدوري التأهيلي بالإسراع في تسمية أجهزتها الفنية والإدارية والطبية قبل يوم 17 مايو 2026، مؤكدة عدم قبول أي تعديلات بعد انتهاء المهلة المحددة.

وفي جانب آخر، ألزمت اللجنة أندية النخبة بتعيين مندوب رسمي لكل نادٍ، يتولى استلام تقارير الحكام ومتابعة البطاقات والإيقافات والانضباط الإداري، على أن تُرسل بيانات المندوبين الرسمية قبل 15 مايو الجاري.

وعلى صعيد المنافسات، حددت اللجنة يوم السبت 16 مايو 2026 موعداً جديداً للمباراة المعادة بين كوبر الخرطوم والشرطة القضارف، والتي ستقام عند الساعة 3:15 عصراً باستاد مدني، وذلك بعد اعتماد قرار التأجيل بصورة رسمية استجابة لطلب نادي كوبر.

بعثة المريخ تصل الخرطوم وسط استقبالات حاشدة

بورتسودان ـ صوت الأمة

عادت بعثة نادي المريخ إلى العاصمة الخرطوم، مساء أمس الثلاثاء، قادمة من بورتسودان، استعداداً للمشاركة في مرحلة النخبة من الدوري السوداني الممتاز، في خطوة تمثل أول عودة للفريق إلى الخرطوم منذ اندلاع الحرب في السودان قبل ثلاث سنوات.

ووصلت بعثة الزعيم إلى مطار الخرطوم الدولي وسط استقبال جماهيري حافل من أنصار النادي، عقب رحلة بدأت من رواندا فجر أمس، قبل أن تتوجه البعثة إلى مقر إقامتها بفندق «الرياض سيزون» بمنطقة العمارات.

ومن المنتظر أن يؤدي المريخ أولى تدريباته بالعاصمة، اليوم الأربعاء، استعداداً لمواجهة الأهلي مدني يوم الجمعة المقبل، في افتتاح مشوار الفريق ضمن منافسات مرحلة النخبة بالدوري الممتاز.

وكان في استقبال البعثة بمطار الخرطوم عضو لجنة تسيير نادي المريخ جفون آدم، الذي يُتوقع أن يتولى رئاسة البعثة بصورة مؤقتة إلى حين عودة نائب رئيس النادي للشؤون الرياضية اللواء إبراهيم طه، الموجود خارج البلاد لظروف خاصة.

وكانت لجنة تسيير نادي المريخ قد كلّفت اللواء إبراهيم طه، خلال آخر اجتماعاتها، برئاسة بعثة الفريق بالسودان، ضمن ترتيبات مشاركة النادي في المرحلة الحاسمة من الدوري الممتاز.

الاتحاد ود مدني يتوّج بطلاً للدوري المحلي

ود مدني ـ صوت الأمة

تُوِّج نادي الاتحاد مدني بلقب دوري الدرجة الأولى بمدينة ود مدني، عقب فوزه على غريمه التقليدي النيل في ديربي المدينة الذي أُقيم في ختام منافسات الموسم، ليحسم البطولة وسط أجواء جماهيرية كبيرة واحتفالات واسعة من أنصار النادي.

وعقب التتويج، أصدر مجلس إدارة النادي بياناً عبّر فيه عن تقديره وامتنانه لكل الجهات والأفراد الذين ساهموا في مسيرة الفريق حتى تحقيق لقب الدوري المحلي، مشيداً بالدور الكبير الذي لعبه اللاعبون والجهازان الفني والإداري والقطاع الرياضي، إلى جانب الأقطاب الداعمين ورواد النادي وجماهير الاتحاد داخل السودان وخارجه.

وأكد المجلس أن اللاعبين "سكبوا العرق وتحدّوا الصعاب" خلال الموسم، ما أسهم في تحقيق الإنجاز والتتويج بالبطولة، كما وجّه الشكر إلى الاتحاد المحلي لكرة القدم والأجهزة المساعدة على جهودهم في تنظيم المنافسة.

وفي إطار الاستعداد المبكر للموسم المقبل، أعلن مجلس الإدارة جملة من القرارات الإدارية والفنية، أبرزها حل الأجهزة الفنية والإدارية والقطاع الرياضي اعتباراً من العاشر من مايو الجاري، على أن يواصل المجلس اجتماعاته بصورة أسبوعية لمراجعة ودراسة التقارير الفنية والإدارية الخاصة بالموسم المنتهي.

وأشار البيان إلى أن المجلس سيواصل العمل عبر لجنة مختصة سيتم تشكيلها قريباً للإشراف على ملف التسجيلات وعمليات الإحلال والإبدال، وذلك بهدف تطوير منظومة الفريق وتعزيز جاهزيته لخوض منافسات الموسم الجديد والدوري التأهيلي.

صحف العالم: (بينتو) حرم النصر ورونالدو من الفرحة بـ(هفوة كارثية)

متابعات ـ صوت الأمة

تفاعلت الصحف العالمية مع الهدف القاتل الذي سجله الهلال في شباك النصر خلال الوقت المحتسب بدل الضائع، والذي حرم فريق كريستيانو رونالدو من حسم لقب دوري روشن السعودي قبل جولتين من النهاية.

وسجل الحارس البرازيلي بينتو هدفا بالخطأ في مرماه في الدقيقة السابعة من الوقت بدل الضائع، ليؤجل تتويج النصر بلقب بطل الدوري السعودي إلى مباراة ضمك الأخيرة له في الموسم.

وقالت صحيفة «ماركا» الإسبانية إن النصر حُرم من الاحتفال باللقب في اللحظة الأخيرة، بعدما ارتكب الحارس البرازيلي بينتو خطأ فادحاً أدى إلى هدف التعادل، مشيرة إلى أن رونالدو غادر الملعب غير مصدق لما حدث.

من جانبها عنونت «آس» في تقريرها: خطأ كارثي يترك كريستيانو رونالدو بلا لقب»، في إشارة إلى تأجيل الحسم حتى الجولة الأخيرة.

ووصفت صحيفة «ريكورد» البرتغالية ما حدث بأنه «خطأ كارثي قبل 12 ثانية من النهاية، مشيرة إلى أن رونالدو بدا محطماً تماماً بعد الهدف.

وسلطت صحيفة «ذا صن» البريطانية الضوء على حسرة رونالدو بعد هدف النصر، إذ قالت: رونالدو كان يبكي بعدما حرمه الهدف العكسي القاتل من أول لقب دوري له في السعودية.

الصفحة الأخيرة
صوت الأمة
• نكمل المشهد •
الاربعاء 13 مايو 2026م - 26 شوال 1447هـ

مسدار

مرحب سيد قدير و ماسا و الشكابا
مرحب شعلة الوطنية مفتاح بابا
أهلا بيك يا بطلها و عريس محرابا
و زعيما غير زعامتك خشمو يملا ترابا

علي عبدالماجد العمدة

صورة وتعليق

الحرب أجبرت السودانيين على خيارات صعبة و اللجوء إلى دول مجاورة في رحلات خطرة نحو المجهول

طاهر المعتصم

editor-in-chief@soutalumma.net

من على الشرفة

والي الخرطوم والقرارات الصنجاء

في فبراير من العام 2019، والسودان يشهد مواكب تنذر بسقوط البشير والإخوان، ضمن إجراءات النظام الاحترازية تم إغلاق المقاهي ومحال بائعات الشاي في شارع النيل بالعاصمة السودانية الخرطوم. وكان مدير جهاز الأمن والمخابرات صلاح قوش قال في لقاء مسرب مع قطاع الأطباء بحزب المؤتمر الوطني الحاكم وقتها، إن الحكومة اتخذت قرارات "صنجاء" مثل إغلاق شارع النيل ومنع تعاطي الشيشة، وقال إن ذلك يعد السبب الرئيسي لمشاركة الشباب في المظاهرات. ومن الواضح أن تشخيص النظام كان خاطئًا، وأيضًا تشخيص صلاح قوش، فما هي إلا شهران وسقط نظام البشير والمؤتمر الوطني.

الأسبوع الماضي، وسط تصاعد المطالبات بالعودة للخرطوم من قبل كامل إدريس، أصدرت ولاية الخرطوم قرارات بإغلاق الكافيهات وأندية المشاهدة ومنع بائعات الشاي من العمل في الطرق الرئيسية. وقالت المنصة الإلكترونية لولاية الخرطوم، في بيان: «إن محلية الخرطوم قررت إغلاق جميع الكافيهات ومواقع تعاطي الشيشة وأندية المشاهدة، واستمرار حملات حظر عمل بائعات الشاي في الطرق الرئيسية».

من الواضح أن ولاية الخرطوم تقرأ من نفس الكتاب القديم، وليس لها أي تقدير للنساء ضحايا الحروب السودانية ممن ترمّلن أو فقدن أزواجهن ويردن تربية أطفالهن بالحلال، ويدفعن رسومًا مالية مقابل عملهن للولاية، ولم تقدم لهن مشاريع إنتاجية بديلة تعينهن على ما يعانينه.

ويريدون إرسال رسائل أن المقاهي وأندية المشاهدة التي أضحت متنفسًا للشباب، غير مسموح بعملها، وأن انقطاع التيار الكهربائي والمياه المستمر، ليس لهم بديل غير أن يلتزموا منازلهم في شبه إقامة جبرية.

والي الخرطوم، عبر القرارات الصنجاء، يثبت من حيث يدري أو لا يدري أن الحياة غير طبيعية في العاصمة السودانية، ويضرب في مقتل دعوات كامل إدريس بالعودة للخرطوم، إذ إن الوالي يفشل في مكافحة الظواهر السالبة ويلجأ لآخر العلاج الكي. فالواضح أنه غير جدير بالمرحلة التي تُطلق فيها نداءات العودة، وبينما يصدر تلك القرارات تدشن إحدى محلياته توزيع عدد (12) ركشة لتحصيل الرسوم والجبايات ضمن خطة زيادة الإيرادات.

إيقاع الأمة

سلامات دكتور حيدر إبراهيم

لزم سرير المرض الدكتور حيدر إبراهيم الكاتب والمفكر السوداني ومدير مركز الدراسات السودانية، إثر وعكة صحية ألمت به دخل على إثرها مستشفى بمدينة نصر بالقاهرة، صوت الامة اطمئنت على الدكتور حيدر الذي تحسن بفضل الله

في وداع السفير السعودي

يودع البلاد السفير علي بن حسن جعفر سفير المملكة بالسودان بعد سنوات من الجهد الدبلوماسي والشعبي، وثق خلالها وشائج العلاقات بين البلدين وكان حاضر في الفعاليات المختلفة في الأفراح والأتراح، مؤكد أن اهل السودان سيتذكرون السفير السعودي دوماً بطيب أخلاقه وحسن افعاله.

في وداعة الله بروفيسور أمل

انتقلت إلى رحمة الله البروفيسور أمل عمر بخيت الأستاذة الجامعية وأحد علماء السودان في مجال علم الأمراض البيطرية، وتعتبر من روّاد البحث العلمي. الراحلة خريجة جامعة القاهرة ونالت الماجستير والدكتوراة من جامعة الخرطوم، وأشرفت على عديد من رسائل الماجستير والدكتوراة، ولها إسهام كبير في مؤتمر أبحاث تطوير الإبل لعدد من السنوات، كما أسست المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد. الراحلة كانت مرشحة وزارية إبان الفترة الانتقالية، وهي شقيقة البروفيسور الشاعر معز عمر بخيت.

وليد عزالدين يفوز برئاسة حزب التحالف الوطني السوداني

فاز العميد متقاعد وليد عزالدين برئاسة حزب التحالف الوطني السوداني وعبدالرحمن عبد السيد برئاسة المجلس المركزي

وقالت اللجنة في قرار أصدرته أمس الثلاثاء 12 إن جميع الترشيحات مستوفية الشروط المنصوص عليها في لوائح الحزب وقرارات لجنة ا لا نتخا با ت » ، وأعلنت اللجنة فوز المرشحين بالتزكية نظراً لعدم تقديم اي ترشيحات أخرى.

لبنى أحمد حسين

كلام رجال

اللجنة بتاعت المخدرات.. اقصد مكافحتها!..

تشهد خيام الإيواء ومطابخ التكايا، أنَّ أزهري المبارك آوى وأطعم النازحين الفارين من جحيم الحرب في يوم ذي مسغبة. جزاؤه عند مليك مقتدر. غير أنَّ ذلك لا يمنعنا من السؤال عن المعايير التي تم بها اختياره رئيسًا للجنة القومية لمكافحة المخدرات بعد إعادة تشكيلها ؟.

فاللجنة تضم ثلاثة فرقاء شرطة في رأس العمل، وبروفيسورًا في الصيدلة، وحَملةَ دكتوراة، وقيادات قانونية وأمنية وأكاديمية، تبدو علاقتهم بالملف مفهومة: الشرطة لأنَّ هذا صميم عملها، والأكاديميون بحكم الاختصاص، ووزارة التعليم لأنَّ الجامعات من البيئات المستهدفة بالترويج، رجال مناسبون في أماكن مناسبة لولا غياب وزارة الزراعة في بلد يُزرع فيها البنقو والمخدرات العشبية محليًا في مساحة بحجم دولة البرتغال!

أما السيد أزهري المبارك، فلا يعرف الرأي العام ما هو المستوى التعليمي للرجل، ولا ما هي خبرته الفنية أو العملية التي تؤهله لعضوية اللجنة، دعك عن رئاستها؟ ما هي المؤهلات والخبرات التي جعلته رئيسًا للجنة فوق هؤلاء الدكاترة والفرقاء والبروفات؟

ولا أطعن في نزاهة الرجل أو أخلاقه، فأنا لا أعرفه، لكن الحديث عن المناصب العامة يقتضي السؤال عن الكفاءة والخبرة، خاصة حين يتعلَّق الأمر بملف بالغ الخطورة مثل كارتيلات المخدرات والجريمة العابرة للحدود.

وليس أنكأ من اختيار المبارك لرئاسة اللجنة إلا اختيار الشاعر المرهف التجاني حاج موسى لعضويتها. ألم يجد فخامة رئيس الوزراء منصبًا أكثر ملاءمة لشاعر رائعة الكابلي:

«في عز الليل... ساعة النسمة ترتاح...
على هَدَب الدغش وتنوم... أنا مساهر»
من هذا؟

فالقضية ليست المبارك ولا حاج موسى كشخصين، بل سؤال: هل نضع الشخص المناسب في المكان المناسب؟

منشن:
السادة الدكاترة والصيادلة والبروفات وفرقاء الشرطة أعضاء اللجنة المذكورة...

تدوير الفساد لتمويل المحرقة!!

يكشف المشهد السياسي والعسكري المتأزم في السودان عن وجه أكثر قتامة يتجاوز أزيز الرصاص وصراعات الجنرالات، وهو بروز طبقة «تجار الحرب» الذين يتقنون فن الرقص على جثث الوطن وتبديل الولاءات وفقًا لبوصلة الربح والخسارة. حيث أثار المقطع المصور الذي جمع قيادات في الدولة مع مجموعة من التجار والقيادات العسكرية في أحد المساجد تساؤلات مشروعة حول طبيعة التحالفات الجديدة التي تتشكل خلف الأبواب المغلقة. فالمفارقة الصادمة تكمن في أن معظم هؤلاء المهرولين اليوم لإسناد «خزينة الدولة» كانوا بالأمس القريب الأذرع المالية الضاربة لقوات الدعم السريع، وشيدوا قصورهم المنيفة من فتات صفقات مشبوهة مع كبار جنرالاتها، مما يؤكد أننا أمام فئة لا تؤمن بالوطن، وإنما بالفرص التي تتيحها الفوضى لاكتناز الأموال.

إن خطورة هؤلاء تكمن في قدرتهم الفائقة على اختراق أقبية صناعة القرار، مستغلين التغييرات الإدارية والسياسية لتمرير صفقات

أشرف عبد العزيز

على المحك

مشبوهة بعيدًا عن الرقابة، وتحت لافتات براقة مثل «دعم البرامج الاقتصادية»، بينما هم في الحقيقة يسعون لانتزاع الفرصة الأخيرة لتعويض ما فاتهم أو لتأمين مستقبلهم المالي في مرحلة ما بعد الحرب. ويبرز هنا التساؤل المريب حول سر تداخل الأدوار بين رجال الأعمال والقيادات الميدانية في تحالفات هجينة، تشي بأن الاقتصاد السوداني بات رهينة لصفقات تُدار في الخفاء بعيدًا عن مصلحة المواطن الذي يُسحق تحت وطأة الغلاء والنزوح.

ولا تتوقف هذه الشبكات عند حدود الاستيراد والتصدير، بل تمتد لتشمل احتكار السلع الاستراتيجية كالبترول، والوقوف خلف منصات التأجيج الإعلامي التي تدعو لاستمرار الحرب لضمان بقاء تدفق الأموال واستمرار حالة «اللا دولة» التي توفر لهم المناخ المثالي للاحتكار والفساد. فالارتباط الوثيق بين المال الملوث وبين إطالة أمد الصراع يجعل من هؤلاء المحركين الفعليين للمحرقة السودانية، فهم الممولون الحقيقيون لمنصات التحريض، وهم المستفيد الأول من استنزاف موارد البلاد تحت ذريعة المجهود الحربي.

أمام هذا الواقع المرير، يصبح لزامًا على المجتمع الدولي والمنظمات الرقابية الالتفات الجاد لهذه الفئة التي تمثل أساس الفساد ومحرك الدعم الخفي للحرب. فالحلول السياسية لن تؤتي ثمارها ما لم يتم تجفيف منابع تمويل الصراع وملاحقة هذه «القطط السمان» التي تتغذى على دماء السودانيين، بفرض عقوبات اقتصادية وقانونية صارمة تشمل تجميد أصولهم وملاحقتهم دوليًا. فالسودان لا يواجه حربًا عسكرية فحسب، بل يواجه طفيلية اقتصادية تسعى لتفتيت ما تبقى من الدولة لضمان استمرار سيطرتها على الموارد، مما يجعل تصفية «اقتصاد الحرب» ضرورة وطنية وأخلاقية تسبق أي عملية سياسية مرتقبة.